



الصناعة والاقتصاد

ASSINAA WAL' IKTISSA



نسناس:

التأمين الصناعي
خطوة وقائية
مهمة



بكداش:

نطبّق قرارات
«الصناعة»
بشكل كامل

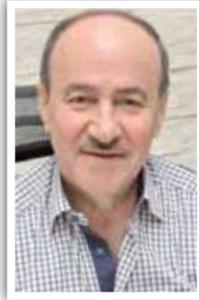


زكار:

نتطلع
إلى السوق
الأفريقية



يارد:
المضاربات
أبرز
التحديات



سالم:
لتنظيم
القطاع

نتائج إيجابية

لـ «شركات التأمين»

في الفصل الأول من 2017

مصارف لبنان

تكسب تقدير

المؤسسات العالمية



أزهري:

النموذج المصرفي اللبناني
الأنجح في المنطقة



عساف:

نواصل استراتيجيتنا
التوسعية



جوزيف ساسين:

قروض «مصرف الاسكان»
تؤمن السكن اللائق

قطاع المصارف.. حصن منيع

طرح السؤال كثيراً عند رجال الأعمال والاقتصاديين عن العوامل التي جعلت القطاع المصرفي اللبناني يعيش حالياً من المناعة القوية تجاه التطورات الأمنية الخطيرة التي يعيشها الإقليم؟ وهذا السؤال يبقى مشروعاً لدى هؤلاء المهتمين، ولكن في أي قراءة موضوعية لهذا القطاع يمكن لنا رؤية المؤشرات التي جعلته قوياً وحصيناً في وجه الأعاصير، مكتسباً بذلك تقدير المؤسسات المالية والمصرفية العالمية، وتتجلى هذه المؤشرات بالنالي:

1- إدارة الهندسة المالية التي يقوم بها مصرف لبنان المركزي بإشراف وإدارة رئيسه الدكتور رياض سلامة، الذي حافظ على الاستقرار النقدي في لبنان ونظم عمليات نقل الأموال والحفاظ على سلامة القطاع المصرفي ومراقبته وتحديد قوانينه، وقد ورد أسم سلامة كأفضل محافظ بنك مركزي في الشرق الأوسط.

2- اعتماد القطاع المصرفي اللبناني على ثقة المستثمرين، والعملاء، والمودعين، المقيمين وغير المقيمين.

3- الميزات التفاضلية التي يتمتع بها القطاع من جراء سياسة المحافظة على خبرته العميقة إزاء التحديات التي تواجهه، السياسية منها، والأمنية.

4- وصول إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة حتى نهاية العام 2016 إلى ما يعادل 204.3 مليارات دولار، مقابل ما يعادل 186.0 مليار دولار.

5- تفويض الحكومة اللبنانية البنك المركزي للحفاظ على استقرار الليرة كما الإبقاء على أسعار الفائدة مستقرة.

6- تأكيد رئيس المصرف المركزي رياض سلامة أن البنك سيتخذ مبادرات للحفاظ على الاستقرار النقدي في 2017 بعد عام من تنفيذ البنك برنامجاً للهندسة المالية لتعزيز احتياطات النقد الأجنبي.

7- ازدياد حجم نشاط القطاع المصرفي وعدد فروع ما ساعد في وضع 622 فرصة عمل خلال العام 2016 فقط.

جميع هذه العوامل جعلت لبنان يحتل المرتبة الثالثة لعدد المصارف التي دخلت على اللائحة، وذلك بدخول 10 مصارف لبنانية ضمن لائحة أكبر 1000 مصرف في العالم، كما قال الأمين العام لاتحاد المصارف العربية الأستاذ وسام فتوح، ووفق دراسة تحليلية صادرة عن الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية.

لا شك أن مصرف لبنان المركزي راضياً عن احتياطات البلاد من العملة الصعبة التي جرى تدعيمها على مدى أشهر من عمليات ”الهندسة المالية“ لتصل إلى مستويات قياسية، وأنه لا يعتزم القيام بأي عمليات أخرى لتعزيز الاحتياطات. وفي هذا الصدد يقول سلامة ”اليوم بلغنا مستوى قياسياً تاريخياً“.

وباستثناء الذهب، ارتفعت احتياطات لبنان من العملات الأجنبية إلى 41 مليار دولار بحلول منتصف

أكتوبر/ تشرين الأول من حوالي 35 ملياراً قبل العمليات المالية التي شاركت فيها وزارة المال والبنك

المركزي وبنوك محلية في يونيو /حزيران. وهذا ما سيسمح للبلاد بتمويل احتياجاتها للقطاعين

العام والخاص، رغم أن سيولة العملة الصعبة منخفضة في المنطقة بأسرها وهذا يتضح في

وضع دول عربية أخرى إذ اضطر بعضها إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي لدعم مركز العملة

الصعبة لديه.

ويبقى السؤال هل حققت الهندسة المالية الغرض منها وانتهت الآن؟ الجواب، نعم،

ومن تابع النشاط المصرفي اللبناني منذ العام 2016، يدرك معنى أن يبقى هذا

القطاع محصناً ومنيعاً.

الهندسة المالية والتطورات السياسية الإيجابية حسّنت أداء القطاع مصارف لبنان تكسب تقدير المؤسسات العالمية



عرف النشاط المصرفي في العام 2016 شيئاً من التحسن ولم يسجل، كما حصل في العامين السابقين، مزيداً من التباطؤ ليعود بذلك الى مستويات النمو المحققة في فترة 2011 - 2013، متأثراً أولاً بالهندسة المالية الأخيرة التي قام بها مصرف لبنان، وثانياً بتحسّن الأوضاع السياسية الداخلية، ولا سيما لجهة انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية بعد فراغ دام حوالى عامين ونصف العام والسعي الى تفعيل العمل المؤسسي من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية تمنح المستهلك والمستثمر مزيداً من الثقة.

وبقيت مناعة القطاع المصرفي قوية وتجلّت من خلال مؤشرات عدة، ما جعله في وضعية مريحة لتلبية احتياجات الزبائن مع الحفاظ على هامش جيد من السيولة المصرفية. وتكمن نقاط قوة هذا القطاع في اعتماده على ثقة المستثمرين والمودعين المقيمين وغير المقيمين بجودة القطاع وصلابته، من جهة، وعلى الميزات التفاضلية التي يتمتع بها جراء سياسته المحافظة والخبرة العميقة ازاء التحديات التي تواجهه، من جهة أخرى. ففي جميع الحقب، ولا سيما حقبة الأزمات السياسية والأمنية والإقتصادية، حافظ القطاع المصرفي على ثقة العملاء الراسخة مكتسباً تقدير المؤسسات المالية والمصرفية العالمية. وفي نهاية العام 2016، وصل إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان الى ما يوازي 307999 مليار ليرة (ما يعادل 204,3 مليارات دولار) مقابل 280379 مليار ليرة (ما يعادل 186,0 مليار دولار) في نهاية العام 2015. وعليه، تكون هذه الموجودات قد ازدادت بنسبة 9,9% في العام 2016 مقابل زيادة أدنى نسبتها 5,9% في العام الذي سبق. ويعزى التحسّن في العام 2016 بوجه خاص الى عمليات المقايضة الأخيرة لمصرف لبنان.

الموارد خارج الودائع والأموال الخاصة ما زالت متواضعة وتحتاج الى تطوير اسواق رأس المال.

ودائع القطاع الخاص

وفي نهاية العام 2016، وصلت قاعدة الودائع، والتي تشمل ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم وودائع بعض مؤسسات القطاع العام، الى 250918 مليار ليرة (ما يعادل 166,4 مليار دولار) مقابل 233589 مليار ليرة (ما يعادل 154,95 مليار دولار) في نهاية العام 2015. بذلك، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة 7,4 في العام 2016 مقابل زيادة ادنى مقدارها 5% في العام 2015. ويعزى هذا التحسّن بوجه خاص الى قيام المصارف بجهود كبيرة ونجاحها في اجتذاب ودائع جديدة من الخارج في إطار الهندسة المالية الأخيرة لمصرف لبنان. ومن المعلوم، ان القطاع المصرفي يستقطب بشكل فاعل الودائع من الخارج في اشارة الى اهمية دور الإغتراب على هذا الصعيد، بحيث تشكل حركة تدفق الرساميل والاستثمارات من المغتربين العاملين في الخارج دعامة اساسية للقطاع المصرفي وللإقتصاد ككل، إضافة الى البعد الإجتماعي للدعم المادي للأسر اللبنانية.

الودائع .. مورد أساسي

وتبقى الودائع الإجمالية المورد الأساسي لنشاط المصارف التجارية العاملة في لبنان، إذ شكّلت 81,5% من إجمالي المطلوبات في نهاية العام 2016 (83,3% في نهاية العام 2015) محافظة على الحصة الراجحة من جانب المطلوبات. والى الودائع، تضيف المصارف مواردها الذاتية المتمثلة بالأموال الخاصة وموارد أخرى من السوق عند الحاجة. اذا يعتمد توسّع إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان الى حد كبير على نمو ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، والذي يغذيه تدفق الأموال من الخارج وحركة التسليف للإقتصاد بقطاعيه العام والخاص. وتحاول المصارف زيادة مواردها المتوسطة والطويلة الأجل من خلال إصدار شهادات ايداع واسهم تفضيلية وسندات دين مرووسة وتأمين خطوط إئتمان من مؤسسات ومنظمات وصناديق عربية وعالمية. الا ان مجمل

توزيع تسليفات القطاع المصرفي على القطاعات الاقتصادية	
النسبة	القطاع
32,4 %	قطاع التجارة والخدمات
9,8 %	قطاع الصناعة
18,0 %	قطاع البناء والمقاولات
30,6 %	الأفراد والقروض الشخصية
18,6 %	القروض السكنية

جدول يظهر توظيفات القطاع المصرفي	
النسبة	مجال التوظيف
43,7 %	الودائع
11,3 %	الموجودات الخارجية
17 %	تسليفات ممنوحة للقطاع العام
25 %	تسليفات ممنوحة للقطاع الخاص

المناطق الأخرى وتوزّع على 51,9 % من مجموع المودعين، ما يدل على اختلاف متوسط الوديعة بين بيروت وضواحيها والمناطق الأخرى.

توظيفات القطاع المصرفي

وحصلت بعض التغيرات في بنية توظيفات المصارف التجارية عند مقارنة المعطيات في نهاية العام 2016 قياساً على نهاية العام 2014. فقد تابعت حصة الودائع لدى مصرف لبنان منحى الارتفاع لتصل الى 43,7 % من إجمالي التوظيفات في نهاية العام 2016 مقابل 36,1 % في نهاية العام 2014. في المقابل، تابعت حصة التسليفات للقطاع العام تراجعها لتصل الى 17,0 % في نهاية العام 2016 مقابل 21,3 % في نهاية العام 2014، واستمرت حصة الموجودات الخارجية في التراجع لتصل الى 11,3 % مقابل 13,8 % وذلك في نهاية التاريخين المذكورين على التوالي. كذلك تراجعت قليلاً حصة التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم من 25,8 % في نهاية العام 2014 الى 25,0 % في نهاية العام 2016.

تسليفات القطاع الخاص

وواصلت التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم ارتفاعاً في العام 2016 لتبلغ 86198 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2016 مقابل ما يقارب 81744 مليار ليرة في نهاية العام 2015. غير أن معدل ارتفاعها أخذ في التباطؤ عموماً منذ 5 سنوات، عاكساً مستوى النمو الإقتصادي الضعيف في لبنان، وقد بلغ 5,4 % في العام 2016 مقابل 6,5 % في العام 2015، لكن معدل نمو هذه التسليفات يبقى جيداً ومقبولاً في ظل بطء الحركة الإقتصادية في البلد وحالة عدم الإستقرار في المنطقة. وقد شكّلت التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم، والتي تتعلّق في جزء كبير منها بتمويل مشاريع لرجال اعمال لبنانيين في



في نهاية كانون الأول، بلغت حصة ودايع القطاع الخاص المقيم 77,2 % من إجمالي الودائع وحصة القطاع الخاص غير المقيم 20,4 % وتلك العائدة للقطاع العام 2,4 %. وتجدر الإشارة الى ان الودائع تتضمن شهادات الإيداع التي تصدرها المصارف، وقد بلغت قيمة هذه الشهادات 500 مليون دولار في نهاية العام 2016 شأنها في نهاية العام 2015. وتتميّز الودائع المصرفية بكون غالبيتها حسابات ادخار (أكثر من 80 %) وقصيرة الأجل (أقل من 90 يوماً). ومرة أخرى، نجم نمو الودائع في العام 2016 بوجه خاص عن زيادة ودايع المقيمين والتي استأثرت بحوالي 76,6 % منه شأنها في العام 2015. على صعيد آخر، توزّعت الودائع الإجمالية بين 35,7 % بالليرة اللبنانية و64,3 % بالعملة الأجنبية في نهاية العام 2016 (36,5 % و 63,5 % تبعاً في نهاية العام 2015). وارتفعت قليلاً نسبة دلورة ودايع القطاع الخاص الى 65,8 % في نهاية العام 2016 مقابل 64,9 % في نهاية العام 2015.

من جهة أخرى، تتركز الودائع المصرفية في مدينة بيروت وضواحيها، إذ استقطبت هذه المنطقة حوالي 68,7 % من الودائع الإجمالية في نهاية حزيران 2016 موزّعة على 48,1 % من العدد الإجمالي للمودعين، في حين تعود نسبة 31,3 % من الودائع الى

المتطورة منها والناشئة. ويستمر تركيز التسليفات في قطاع التجارة والخدمات على الرغم من التراجع المستمر لحصة هذا القطاع، والتي انخفضت الى 32,4% من إجمالي التسليفات في نهاية العام 2016 من 34,0% في نهاية العام 2014، كما تراجعت حصة الصناعة الى



9,8% من 10,8% في نهاية التاريخين المذكورين على التوالي. في المقابل، ارتفعت حصة البناء والمقاولات الى 18,0% في نهاية العام 2016 من 16,7% في نهاية العام 2014، كما واصلت حصة الأفراد أو القروض الشخصية ارتفاعها الى 30,6% في نهاية العام 2016، مع ارتفاع حصة القروض السكنية التي تدخل ضمنها الى 18,6%، فيما شهدت حصة القطاعات الأخرى تقلبات طفيفة صعوداً أو نزولاً. ويظهر توزع هذه التسليفات على المناطق والمستفيدين تركّزها الواضح في منطقة بيروت وضواحيها ولمصلحة ساكنيها، مع تسجيل تراجع بطيء وتدرجي في الوقت في حصة هذه المنطقة لتصل الى 7,6% من إجمالي التسليفات و 54,1% من مجموع المستفيدين في نهاية ايلول 2016. ويعتبر هذا التركيز منسجماً مع تركيز النشاط الإقتصادي وتركز السكان ومستوى المداخل في العاصمة والضواحي.

الأداء المصرفي

وفي العام 2016، بلغت الأرباح الصافية المجمعة للمصارف العاملة في لبنان 2864 مليار ليرة (1900 مليون دولار) مقابل 2811 مليار ليرة (1865 مليون دولار) في العام 2015، اي بزيادة طفيفة نسبتها 1,9%، مقابل زيادة نسبتها 8,6% في العام 2015. وعليه، تراجع قليلاً كل من العائد على متوسط الموجودات الى 0,95% في العام 2016 مقابل 1,01% في العام الذي سبق، والعائد على متوسط حقوق المساهمين الى 10,83% من 11,51% على التوالي.

وارتفعت نسبة الكلفة الى المردود 53,3% في العام 2016 من 49,5% في العام 2015. فقد ارتفعت الكلفة المتضمنة مجموع اعباء المستخدمين والاعباء الإدارية والعمومية والتشغيلية الأخرى بنسبة 29,2% في حين ارتفع الناتج المالي الصافي بوتيرة ادى (19,9%)، والمتضمن صافي الفوائد المقبوضة وصافي العمولات والإيرادات الأخرى. وقد تراجع صافي المؤنات على الديون المشكوك بتحصيلها في العام 2016 قياساً على ما بلغه في العام 2015 لعدم اضطرار المصارف الى تكوين مؤنات إضافية تأخذ في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية والمحلية والمخاطر التي تطاول زبائنها في الدول المجاورة.

الخارج، ولا سيما في الدول العربية والافريقية، 10,7% من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص في نهاية العام 2016 مقابل 11,4% في نهاية العام 2015. وهكذا تستمر المصارف في تمويل القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، أفراداً ومؤسسات، بكلفة مقبولة تراوح بين

7-8% في المتوسط بالليرة والعملات الأجنبية، ولآجال تتلاءم مع طبيعة الأنشطة المطلوب تمويلها. وقد قاربت التسليفات للقطاع الخاص المقيم ما يوازي 101% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2016. وتعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنة مع مثيلاتها في العديد من الدول الناشئة. وعلى سبيل المثال، بلغت هذه النسبة 69% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أما المستوى المرتفع نسبياً لهذا المعدل في لبنان فيمكن تفسيره، من جهة، بضخامة الطلب الخاص الممول في جزء كبير منه من قبل المصارف لصالح الأفراد والمؤسسات، وذلك من أجل الاستثمار وبخاصة الاستهلاك، من جهة أخرى، بضعف رسملة قطاع المؤسسات وطاقة هذه الأخيرة على التمويل الذاتي ولجوءها الكثيف الى التمويل المصرفي بعيداً من سوقي الأسهم وسندات دين بين الشركات التي يفتقر إليها لبنان.

من ناحية أخرى، انخفضت نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية قياساً على الودائع بهذه العملات لتصل الى 38,8% في نهاية كانون الأول 2016 مقابل 41,3% في نهاية كانون الأول 2015، فيما استمرت نسبة التسليفات بالليرة في الارتفاع لتصل الى حوالي 28,2% في نهاية العام 2016 مقابل 25,6% في نهاية العام 2015. وتبقى نسبة التسليفات الى الودائع منخفضة في لبنان، في اشارة الى معدلات السيولة المرتفعة التي يتمتع بها القطاع المصرفي اللبناني والى حجم الادخار الوطني (مقيم وغير مقيم) المرتفع بالنسبة الى القدرة الإستيعابية للإقتصاد الوطني.

ومع ارتفاع التسليفات بالليرة بنسبة 14,7% في العام 2016 وبنسبة 9,7% في العام 2015، اي بوتيرة أسرع من نسبة ارتفاع التسليفات بالعملات الأجنبية التي بلغت 2,3% و 5,5% في العامين المذكورين على التوالي، سجل تراجع اضافي لمعدل دولة التسليفات ليصل الى 72,6% في نهاية العام 2016 مقابل 74,8% في نهاية العام 2015.

توزع التسليفات

وعلى صعيد توزع التسليفات على القطاعات الاقتصادية، فإنه يتوافق بصورة عامة مع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، اذا ما استثنينا القطاع الزراعي الذي يحتاج الى آليات تمويل متخصصة كما هي الحال في معظم دول العالم



الاعتماد اللبناني
CREDIT LIBANAIS

إعتمد علينا لنموّ مشروعك

هل تطمح إلى تأسيس عمل جديد؟
هل ترغب في تطوير عملك الحالي؟
هل تودّ زيادة إنتاجيّة عملك؟

برنامج كفالات

- تمويل مشاريع صناعيّة، سياحيّة، زراعيّة،
حرفيّة، وتكنولوجيّة
- فترة سماح تصل لغاية سنة

برج الإيعتماد اللبناني، كورنيش النهر، العديلة
69 فرع في خدمتك | +961 1 607100 | 1518
www.creditlibanais.com | info@creditlibanais.com.lb



قرض كفالات



المصرفي اللبناني. فقد ازداد عدد العاملين الحائزين على شهادات جامعية في العام 2016 بمقدار 879 موظفاً توزعوا بين 523 انثى و356 ذكراً (880 موظفاً في العام 2015 توزعوا بين 517 انثى و363 ذكراً). في موازاة ذلك، تابعت حصة كل الذين وصلوا الى مستوى البكالوريا أو ما يعادلها انخفاضها الى 13,3% (14,4% في نهاية العام 2015)، وأولئك الذين لم يصلوا الى هذا المستوى من التحصيل العلمي الى 9,2% (9,6%) في التاريخين على التوالي. ويظهر توزع العاملين في القطاع المصرفي حسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي أن الإناث تجاوزن الذكور في فئة حملة الشهادة الجامعية في نهاية العام 2016، في حين أن حصة اللواتي حصلن على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها بلغت 40,6% من مجموع هذه الفئة وحصة اللواتي هن دون مستوى البكالوريا 17,3% مقابل حصص أكبر للذكور.

الرواتب والتعويضات

في العام 2016، بلغ مجموع الرواتب

ازدياد حجم النشاط وعدد الفروع رفعا الاستخدام

622 فرصة عمل

طرحتها المصارف عام 2016

الجنس

وعلى صعيد الجنس، تابعت نسبة العاملات من مجموع العاملين في القطاع المصرفي اللبناني ارتفاعها لتصل الى 47,4% في نهاية العام 2016 (47,0% في نهاية العام 2015) مقابل 52,6% للعاملين الذكور. وتتجاوز نسبة العاملات في القطاع المصرفي اللبناني الى حد كبير نسبة العمالة الأنثوية الإجمالية في لبنان، والمقدرة بحوالي 25%.

وعلى صعيد الوضع العائلي، انخفضت نسبة العازبين الى 38,4% من مجموع العاملين في المصارف في نهاية عام 2016 (51,5% عازبات و48,5% عازبون). أما نسبة المتزوجين فشكّلت حوالي 61,6% (55,1% من الذكور و44,9% من الإناث) وبلغ عدد الأولاد الذين هم على عاتقهم 20430 ولداً، مع ما يرتب ذلك على المصارف من أعباء كتعويضات عائلية ومرضية ومنح مدرسية وتقديرات أخرى.

وعلى صعيد هرم الأعمار، ارتفعت قليلاً حصة الذين هم دون سن الأربعين الى 59,3% من مجموع العاملين في العام 2016 (58,4% في العام 2015) قائلها انخفاض حصة الذين تراوح أعمارهم بين 40 و60 سنة الى 35,1% (36,1% في العام 2015)، فيما بقيت حصة الذين تتجاوز أعمارهم الستين عاماً شبه مستقرة على حوالي 5,6%.

المستوى العلمي

وعلى صعيد المستوى العلمي، لا يزال عدد الجامعيين العاملين في القطاع المصرفي في تزايد مستمر بحيث وصلت نسبة هؤلاء الى 77,6% من إجمالي العمالة المصرفية في نهاية العام 2016 (76% في نهاية العام 2015). ويفسر هذا الارتفاع المتواصل الى حد كبير بدخول المتخرجين من حملة الشهادات الجامعية الى القطاع

يولي القطاع المصرفي أهمية كبيرة للإستثمار في تطوير الموارد البشرية، حيث يشكل تثقيف العاملين في القطاع عنصراً أساسياً في تحسين العمل وزيادة الإنتاجية وفي مواكبة متغيرات الصناعة المصرفية العالمية. وتعتمد المصارف لهذا الغرض سياسة استخدام مركزة حول خريجي الجامعات وإخضاع الموظفين والكوادر لتدريب مكثف يتناول معظم نواحي العمل المصرفي.

ووفقاً لتقرير جمعية المصارف السنوي لعام 2016، فقد بلغ عدد موظفي المصارف العاملة في لبنان 25260 موظفاً توزعوا على مختلف فئاتها كالآتي: 22689 شخصاً في المصارف التجارية (عدها 32 مصرفاً) أي 89,8% من مجموع العاملين، و1064 شخصاً في المصارف ذات المساهمة الاكثريّة العربية (عدها 7 مصارف)، و409 موظفين في فروع المصارف العربية (عدها 7) و299 موظفاً في فروع المصارف غير العربية (عدها 4) و799 شخصاً في مصارف الأعمال (عدها 16 وكلها شركات مغفلة لبنانية).

كما استمر القطاع المصرفي اللبناني في فتح باب التوظيف أمام الشباب اللبناني، وازداد عدد العاملين بمقدار 622 شخصاً في العام 2016 مقابل زيادة أعلى بلغت 788 شخصاً في العام 2015.

ويعزى تزايد الإستخدام في القطاع المصرفي اللبناني الى عوامل عدة، منها ازدياد حجم نشاط المصارف وتزايد عدد الفروع المصرفية العاملة الذي بلغ 1078 فرعاً في نهاية العام 2016، بالإضافة الى تنوع الخدمات المقدمة من قبل القطاع والتخصّصية في المهام المصرفية وخلق وحدات تعنى بمواضيع خاصة ودقيقة تواكب التطورات والإجراءات العالمية كوحدة الامتثال ووحدة حماية العميل.

من مجموع الكلفة التي تحمّلتها المصارف إزاء الموظفين في العام 2016 (62,5% في العام 2015)، وبلغت قيمتها الإجمالية 1193,2 مليار ليرة مقابل 1122,3 مليارات في العام 2015، أي بزيادة نسبتها 6,3%. وتعزى هذه الزيادة الى ارتفاع عدد العاملين (622 شخصاً) والى الزيادة السنوية التي تمنحها المصارف لموظفيها. وبذلك يكون متوسط الراتب الأساسي للموظف قد بلغ 2,95 مليون ليرة يُدفع 16 شهراً كما ينص عقد العمل الجماعي مقابل 2,85 مليوني ليرة في العام 2015. ومثلت التعويضات العائلية 2% من مجموع كلفة الموظفين في القطاع المصرفي في العام 2016 شأنها تقريبا في العام الذي سبق، وبلغت قيمتها 38,1 مليار ليرة مقابل 37,3 ملياراً في العام 2015، أي بزيادة نسبتها 2,1%. وشكّلت تعويضات المرض والأمومة، او ما يعرف بالضمان الصحي 4,8% من كلفة الموظفين الإجمالية شأنها في العام 2015، وارتفعت قيمة هذه التعويضات الى 90,8 مليار ليرة في العام 2016 مقابل 86,7 مليار ليرة في العام 2015، اي بما نسبته 4,7%.

تعويضات نهاية الخدمة

وشكّلت حصة تعويضات نهاية الخدمة 12,1% من مجموع كلفة الموظفين في نهاية العام 2016 (13,0% في نهاية العام 2015)، وبلغت قيمتها 227,8 مليار ليرة مقابل 232,6 مليار ليرة في نهاية العام 2015، اي انها انخفضت بنسبة 2,1%. وفي تفاصيل المنح المدرسية، فقد ارتفعت قيمتها الإجمالية من 69,4 مليار ليرة في العام 2015 الى 71,1 ملياراً، أي بما نسبته 2,4% مقابل زيادة أعلى قدرها 5,6% في العام 2015. ففي العام 2016، بلغت قيمة المنح المدرسية لأولاد الموظفين في المدارس الخاصة، وعددهم 13667 تلميذاً، 51,3 مليار ليرة، أي بمتوسط قدره حوالي 3 ملايين و755 الف ليرة للتلميذ الواحد. وبلغت المبالغ التي تقاضاها الموظفون عن أولادهم المسجلين في الجامعات الخاصة، وعددهم 2884 طالباً، 18,3 مليار ليرة، أي أن متوسط قيمة المنحة ناهز 6 ملايين و359 الف ليرة لبنانية.



توزّع العاملين على صعيد المستوى العلمي

الجنس	النسبة	المستوى العلمي
40,6 ذكور و 59,4 إناث	77,6%	مستوى جامعي
59,4 ذكور و 40,6 إناث	13,3%	البكالوريا او ما يعادلها
82,7% ذكور و 17,3% إناث	9,2%	دون البكالوريا

عدد موظفي المصارف العاملة في لبنان

22,689	مصارف تجارية 32
1064	مصارف ذات المساهمة 7
الأكثرية العربية	
409	المصارف العربية 7
229	فروع المصارف غير العربية 4
799	مصارف الأعمال 16
25,260	المجموع 66

زيادة في الإشتراكات المسدّدة لتغطية الضمان الصحي والتعويضات العائلية وتعويض نهاية الخدمة وتقديمات أخرى منصوص عليها في العقد الجماعي. وعلى صعيد توزّع الرواتب والتعويضات، فقد شكّلت حصة الرواتب وحدها 63,2%

والتعويضات التي خصصتها المصارف لموظفيها 1888 مليار ليرة مقابل 1795,4 مليار ليرة في العام 2015، وتعزى الزيادة في العام 2016، كما في السنوات العادية، الى الزيادة السنوية وارتفاع عدد الموظفين وما يستتبع من

بنك لبنان والمهجر .. حيث تزعج المراجع العالمية ثققتها

أزهري: النموذج المصرفي اللبناني الأنجح في المنطقة

وقد حافظ بنك لبنان والمهجر عبر السنين على أداء مميز ومستدام انسحب في ربحيته وميزانيته إلى الفصل الأول من عام 2017، على الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي ما زالت تواجه المنطقة. وقد تمكّنت كفاءة المصرف التشغيلية والإدارية من المحافظة على أدنى نسبة للكلفة إلى الإيرادات بين المصارف المدرجة حتى نهاية أذار 2017 بلغت 34.23% ما ساهم بالتالي في ارتفاع الأرباح إلى مستوى بلغ 112.03 مليون دولار أميركي، ومدعوماً بارتفاع الأرباح في وحدات البنك الداخلية والخارجية. وقد أدى ذلك أيضاً إلى الحصول على أعلى مردود بالنسبة إلى متوسط رأس المال بين البنوك المدرجة بلغ 15.45%. إضافة إلى ذلك ازدادت الموجودات إلى 30.15 مليار دولار أميركي وحقوق المساهمين إلى 2.87 مليار دولار أميركي بينما بلغت الودائع 25.25 مليار دولار أميركي. ويقدم «لبنان والمهجر» سلّة متنوّعة من القروض بهدف تمويل مشاريع ونشاطات تقوم بها الشركات والأفراد، مساهمة منه في دعم النمو على المستوى الوطني وخلق فرص عمل. ووفقاً لرئيس مجلس إدارة ومدير عام بنك لبنان والمهجر سعد أزهري «بلغت قروض «لبنان والمهجر» حتى نهاية الفصل الأول من هذا العام 7.1 مليار دولار، توزّعت كالتالي: قروض تجزئة 41%، قروض للشركات 24%، قروض للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم 21%، قروض للمشاريع الكبرى 6.5%، وقروض للعقار 6%.. وأشار أزهري إلى أن «لبنان والمهجر يساهم أيضاً بدعم «اقتصاد المعرفة» عبر المشاركة بمبادرة مصرف لبنان في هذا الشأن (المعروفة بتعميم 331)، وذلك من طريق استثمارات من رأس مال البنك قاربت الـ 50 مليون دولار



ساهمت الحكمة والإحتراف اللتان يمارسهما بنك لبنان والمهجر في جعله محط ثقة أهم المراجع العالمية والإقليمية التي تختاره بانتظام كأفضل مصرف في لبنان ما جعله يحتل موقعاً ريادياً بين المصارف اللبنانية.

كما مكّنت الخدمات الشاملة «لبنان والمهجر» من نسج علاقات طويلة الأمد مع عملائه، وكرّسته عنواناً لـ «راحة البال».

7.1 مليارات دولار بلغت قروض بنك لبنان والمهجر حتى نهاية الفصل الأول من عام 2017

العام، ولكنها تمثل ما يُقارب الـ 18.5 % من إجمالي موجودات المصارف وهي حصة متدنية نسبياً. وعليه، بإمكان المصارف المواصلة في تمويل الدولة لسد حاجاتها وللقيام بخدماتها ولتلافي أية صدمات داخلية للاقتصاد قد تنجم عن عدم مواصلة التمويل. هذا طبعاً لا يعني أن المصارف ستتمكن من تمويل القطاع العام إلى ما لا نهاية لاعتبارات تتعلق بتوافر السيولة والتصنيف السيادي المتدني للبنان، الأمر الذي يتطلب من الدولة والحكومة القيام بإصلاحات أساسية وهيكلية في المالية العامة ومؤسسات القطاع العام، وهي إصلاحات لا تؤدي فقط إلى انخفاض في عجوزات الميزانية ونسبة الدين العام إلى الناتج بل تؤدي أيضاً إلى انخفاض في هيكل الفوائد وتحسين في المناخ الإقتصادي والاستثماري في البلد.

■ **يقدم مصرفكم قروضاً طويلة ومتوسطة الأجل مساهمة منه في دعم النمو على المستوى الوطني، وخلق فرص عمل، ما هي أنواع القروض التي تقدمونها؟**

يقدم بنك لبنان والمهجر سلّة متنوّعة من القروض بهدف تمويل مشاريع ونشاطات تقوم بها الشركات والأفراد. وقد بلغت قروض البنك حتى نهاية الفصل الأول من هذا العام 7.1 مليار دولار توزّعت كالتالي: قروض تجزئة 41 %، قروض للشركات الصغيرة 24 %، قروض للمتوسطة الحجم 21 %، قروض للمشاريع الكبرى 6.5 %، وقروض للعقار 6 %، وتجدر الإشارة إلى أن البنك يساهم أيضاً في دعم «اقتصاد المعرفة» عبر المشاركة بمبادرة مصرف لبنان بهذا الشأن (المعروفة بتعميم 331)، وذلك من طريق استثمارات من رأس مال البنك قاربت الـ 50 مليون دولار في صناديق تستثمر في شركات ناشئة وصاعدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي.

إن النموذج المصرفي اللبناني يُعتبر من الأنجح في المنطقة في ظلّ الظروف السائدة. أمّا في ما يخصّ التعامل مع الضغوطات الخارجية، فقد عمدت المصارف إلى تطبيق كلّ القوانين والعقوبات الدولية حفاظاً على سمعتها وسلامتها ومصالحها ومصالح عملائها وأنشأت وحدات التزام متخصصة في هذا الشأن. وهذا يتضمن القوانين الأميركية كقانون FATCA الذي قامت المصارف بتطبيقه منذ عام 2014 من خلال إبرام إتفاقيات فردية مع وزارة الخزانة الأميركية. كما تقوم المصارف عبر جمعية المصارف في لبنان بزيارات دورية إلى دول ذات أسواق مالية مهمة كالولايات المتحدة وأوروبا تهدف إلى شرح موقف المصارف من القوانين والإجراءات الدولية وإبلاغ المسؤولين بالالتزام في تطبيقها والتقيّد بها.

■ **تساهم المصارف اللبنانية في تمويل الدولة اللبنانية، هل ما زلتم مستعدين لمواصلة هذا التمويل وما هي شروط الإستمرار بهذه الخطوة؟**

تبلغ تسليفات المصارف للدولة اللبنانية حوالي الـ 38 مليار دولار وتمثّل بذلك حوالي 48 % من الدين

38 مليار دولار تبلغ تسليفات المصارف للدولة اللبنانية وتمثّل بذلك حوالي 48 % من الدين العام

في صناديق تستثمر في شركات ناشئة وصاعدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي». كلام أزهري أتى في حديث مع «الصناعة والإقتصاد»، هذا نصه:

■ **كيف تقيّمون واقع القطاع المصرفي اليوم، هل تأثّر القطاع بالمناخات السلبية الخارجية والداخلية؟**

مما لا شكّ فيه أن القطاع المصرفي تأثّر بالمناخات السلبية الداخلية والخارجية، فقد انخفضت معدلات النمو في الميزانية والأرباح في السنوات الست الأخيرة إلى نصف ما كانت عليه في عام 2010. ولكن رغم ذلك، ما زال أداء القطاع مقبولاً نتيجة السياسات الوقائية والمحافظة التي يتبعها القطاع وخبرته في التعامل مع الإضطرابات الإقتصادية والسياسية إضافةً إلى سياساته في التوسّع الخارجي التي نوعت من إيراداته ومخاطره. وعليه، بلغت ودائع القطاع حتى نهاية الفصل الأول من هذا العام 164.4 مليار دولار بزيادة 7.8 % عن الفترة نفسها من عام 2016، كما بلغت القروض 57.2 مليار دولار بزيادة 3.9 %. ويتمتع القطاع أيضاً بمعدلات ربحية مقبولة حيث بلغ المردود على متوسط رأس المال 11.7 %، إضافةً إلى مركز مالي جيّد يتسم بنسبة كفاية لرأس المال تفوق الـ 14 % ونسبة للقروض المتعثّرة تبلغ 3.6 % ونسبة سيولة أولية تعادل 57 %.

■ **ما هي الوسائل التي اتبعتها المصارف اللبنانية للحفاظ على سمعتها عربياً ودولياً؟ وكيف يواجه القطاع الضغوطات الخارجية وخصوصاً الأميركية؟**

تحافظ المصارف اللبنانية على سمعتها من خلال أدائها المُستدام ومنتجاتها العصرية وتواجدها الناجح في الخارج وإتباعها سياسات رقابية وتنظيمية سليمة بالتنسيق التام مع مصرف لبنان. وفي الحقيقة،

أفضل مصرف في لبنان بإجماع أهم المراجع الدولية

إنّ التقدير المستمر لبنك لبنان والمهجر من خلال
حيازته على كافة الجوائز هو دليل على أدائه المتميز،
وقوة ميزانيته العمومية، ومجموعة خدماته المميزة،
والتي يواصل في تحقيقها حتى في ظل الأوضاع
المحلية والإقليمية المضطربة.

وتحدّد هذه الإنجازات قاعدة نجاحاتنا وتدعم الثقة
التي يضعها زبائننا في مصرفنا وتكافئهم بما هو
أثمن لديهم: راحة البال.



PEACE OF MIND



بنك لبنان
والمهجر

راحة البال

My Rewards

GIFT VOUCHERS
STARTING
770
POINTS

VERY REWARDING

TRAVEL, ELECTRONICS, CASHBACK, VOUCHERS AND MUCH MORE.

FLIGHTS
STARTING
2,125
POINTS

PARIS 5 DAYS
STARTING
16,288
POINTS

CAMERAS
STARTING
1,693
POINTS

BBAC s.a.l.

بنك بيروت والبلاد العربية

bbacmyrewards.com

☎ 01 366 921

BBAC.. مسيرة متواصلة من النمو عساف: نواصل استراتيجيتنا التوسعية

المقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة. بالإضافة الى إطلاق برنامج الولاء MyRewards الذي يمنح حاملي بطاقات المصرف الائتمانية النقاط تلقائياً عند استخدامهم بطاقتهم الائتمانية لتسديد كل مشترياتهم في أي نقطة من نقاط البيع داخل لبنان أو خارجه، واستبدالها عبر الموقع الإلكتروني الخاص بالبرنامج بالمكافآت المميزة. وكشف عساف أن «المصرف يعمل أيضا على إدخال أجهزة الصراف الآلي الذكية التي من شأنها أن تقدّم مزايا أكثر من تلك



الموجودة حالياً، بالإضافة إلى وضع فرع رقمي بالكامل قيد التجربة ضمن خطة المصرف وعلى توسيع التقديمات المصرفية ولا سيما الخاصة بفئة الشباب. كلام عساف اتى في حديث للصناعة والاقتصاد، هذا نصه:

سلك بنك بيروت والبلاد العربية على مر عقود طريق النمو والتوسع، ليصبح أحد أبرز المصارف اللبنانية العاملة في القطاع المصرفي على صعيد لبنان والعالم، إذ حل مؤخراً ضمن أكبر 1000 مصرف في العالم. عوامل عديدة كرسّت نجاح بنك بيروت والبلاد العربية، أبرزها السعي المتواصل لمواكبة حاجات السوق حيث سعى دائماً الى ابتكار منتجات مصرفية متنوعة وعمل على تحسينها آخذاً بعين الاعتبار تعليقات وتوقعات زبائنه.

وفقاً لرئيس مجلس إدارة ومدير عام BBAC غسان عساف، فام بنك بيروت والبلاد العربية حديثاً بإطلاق الجيل الثاني من الخدمات المصرفية الإلكترونية عبر الإنترنت والموبايل. كما باشر مؤخراً بإصدار بطاقة ائتمانية بلاتينية بالدرهم الإماراتي AED تسهيلاً لأعمال المقيمين وغير

ويعود قسم من نمو الودائع إلى نتائج الهندسات المالية التي أجراها مصرف لبنان خلال 2016، خاصة في النصف الثاني منه: أدت هذه الهندسات الى تدفق الرساميل من الخارج إذ إنه من أهم أهدافها تعزيز موجودات مصرف لبنان الخارجية، إضافة إلى تسهيل زيادة رسملة المصارف ومؤسساتها وفقاً لمتطلبات Basel III، ولمعايير المحاسبة الدولية الجديدة المعروفة بال IFRS9.

من ناحية أخرى، إن استقرار معدلات الفوائد وأسعار الصرف تشكل أيضاً مؤشراً إيجابياً جداً لوضع القطاع المصرفي والمالي في لبنان.

■ كيف تقيمون واقع القطاع المصرفي اليوم؟

إن جميع مؤشرات نشاط القطاع المصرفي اللبناني لعام 2016 وللأشهر الأولى من عام 2017 جيدة؛ بالفعل، نهاية عام 2016، وإستناداً إلى الميزانية المجمعّة للمصارف التجارية العاملة في لبنان، سجل معدل النمو السنوي 7.2% لمجموع الودائع الذي بلغ 162.5 مليار دولار، وما يقارب الـ 10% لمجموع الموجودات الذي بلغ 203.4 مليار دولار.

استمرت الودائع بالنمو بداية العام الحالي مسجلة ارتفاعاً بحوالي الـ 2 مليار دولار لشهري كانون الثاني و شباط 2017.

المصرفي لا يزال قويا، وهو قادر على توفير السيولة اللازمة لدعم تطوير الإقتصاد.

منتجات جديدة

■ ما هي الخدمات الجديدة التي اطلقها BBAC مؤخراً؟

قمنا حديثاً بإطلاق الجيل الثاني من الخدمات المصرفية الإلكترونية، عبر الإنترنت والموبايل، ونعمل باستمرار على تحسين هذه الخدمات آخذين بعين الاعتبار تعليقات وتوقعات زبائننا. كما باشرنا مؤخراً بإصدار بطاقة ائتمانية بلاتينية بالدرهم الإماراتي AED تسهلاً لأعمال المقيمين وغير المقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة. بالإضافة إلى إطلاق برنامج الولاء MyRewards الذي يمنح حاملي بطاقات المصرف الائتمانية النقاط تلقائياً عند استخدامهم بطاقتهم الائتمانية لتسديد كل مشترياتهم في أي نقطة من نقاط البيع داخل لبنان أو خارجه. واستبدالها عبر الموقع الإلكتروني الخاص بالبرنامج بالمكافآت المميزة. نعمل أيضاً على إدخال أجهزة الصراف الآلي الذكية التي من شأنها أن تقدم مزايا أكثر من تلك الموجودة حالياً، بالإضافة إلى وضع فرع رقمي بالكامل قيد التجربة ضمن خطتنا ونعمل على توسيع التقديمات المصرفية ولا سيما الخاصة بفئة الشباب. كما أننا نتطلع إلى إطلاق صورة عصرية متكاملة للمصرف تحاكي المستقبل وتلاقي تطلعات الأجيال الصاعدة.

■ وماذا عن توسعات BBAC في الخارج؟

يواصل مصرفنا استراتيجيته التوسعية لتحقيق انتشار خارجي يدعم نشاطه وينوع قاعدة زبائنه سعياً منه لتوسيع نطاق استثماراته خاصة وأن حجم القطاع المصرفي اللبناني يفوق حجم الإقتصاد، إضافة لرغبته في توزيع المخاطر وتنوع قاعدة الدخل والربحية. من هنا بدأ مشروع التوسع من خلال إنشاء فرع قبرص في ليماسول حيث قمنا مؤخراً بإطلاقه في حلة جديدة بعد إنجاز مبنى حديث احتفالاً بتواجدنا في الجزيرة منذ ثلاثين عاماً. كما يدعم تواجداً في الخارج ثلاثة فروع في العراق كان أولها في إربيل ومن ثم في بغداد ومؤخراً في السلیمانيّة. و يُعزّز انتشارنا في الخارج مكتب تمثيلي في مدينة أبو ظبي في الإمارات العربية المتحدة حيث يغطي أنشطتنا في دول مجلس التعاون الخليجي ومكتب تمثيلي جديد افتتحناه مؤخراً في أفريقيا وتحديداً في نيجيريا. نسعى إلى توسيع نطاق تواجداً في دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وأميركا اللاتينية وفق خطة معدة بتأنٍ واتقان مرتبطة بجدول زمني مدروس.

يتطلع بنك بيروت والبلاد العربية إلى إطلاق صورة عصرية متكاملة للمصرف تحاكي المستقبل وتلاقي تطلعات الأجيال الصاعدة

مواكبة التطور

■ ما هي الوسائل التي اتبعتها المصارف اللبنانية للحفاظ على سمعتها عربياً ودولياً؟ وكيف يواجه القطاع الضغوطات الخارجية وخصوصاً الأميركية؟

يُعتبر القطاع المصرفي اللبناني أن التعامل باستخفاف مع القوانين المالية المطلوبة دولياً يمكن أن يؤثر سلباً في النظام المالي اللبناني من جراء إجماع المؤسسات المالية العالمية من التعامل

معه؛ بالتالي، وبهدف المحافظة على سمعتها الحسنة، تواكب المصارف اللبنانية التطور المتبع في المصارف العالمية بشكل موضوعي وشفاف وتعمل على تحسين سمعة القطاع وصورته في الخارج ليبقى جزءاً من النظام المالي العالمي خاصة في ما يتعلق بتداعيات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والإلتزام بالقوانين والعقوبات الأميركية والأوروبية في هذا المجال.

فمنذ أكثر من 15 عاماً، صدر القانون رقم 318 المتعلق بمكافحة تبييض الأموال، وتعكس القوانين التي أقرها المجلس النيابي في تشرين الثاني 2015 إلتزام الدولة اللبنانية، إضافة إلى المصارف، بقواعد العمل وبالمعايير المصرفية والمالية العالمية المرعية الإجراء.

أخيراً، وتجاوباً مع طلب «المنتدى العالمي للشفافية المالية FMTF»، و«منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD»، صدّق المجلس النيابي اللبناني نهاية شهر تشرين الثاني 2016 على أربعة قوانين تتعلق بتبادل المعلومات الضريبية «بشكل تلقائي»، إلغاء الأسهم لحامله، وتوسيع مجال تطبيق قانون العقوبات المتعلقة بتمويل الإرهاب.

تعكس هذه القوانين المالية إلتزام الدولة اللبنانية بقواعد العمل وبالمعايير المصرفية والمالية العالمية، وبخاصة الأميركية منها كون معظم عمليات القطاع المصرفي اللبناني بالدولار الأميركي. ولا بد من الإشارة في مجال مكافحة التهرب الضريبي إلى القانون الضريبي الأميركي المعروف بقانون «فاتكا» والذي انضمت إليه جميع المصارف العاملة في لبنان.

وعلى الرغم من كل الأوضاع الداخلية الصعبة والظروف الخارجية لا يزال القطاع المصرفي في لبنان قطاعاً بارزاً وحيوياً. ينمو ويسجل أرباحاً صافية عاماً بعد عام، ويواصل عملية تطوير بنيانه الداخلي على الصعد الرأسمالية والبشرية والإدارية والتكنولوجية كافة، ومواكبة المعايير الجديدة للعمل المالي والمصرفي الدولي، وتطوير قاعدة الخدمات المصرفية، وتحسين آليات إدارة المخاطر. كما أن نسبة الملاءة لدى المصارف اللبنانية على أساس بازل 3 تفوق الـ 120%، وهذا يشهد على أن القطاع

يسعى بنك بيروت والبلاد العربية إلى توسيع نطاق تواجده في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وأميركا اللاتينية وفق خطة معدة بتأنٍ واتقان مرتبطة بجدول زمني مدروس

A SQUARE CAN HELP TURN THE ECONOMY AROUND

INDEVCO



ABC VERDUN



New MEA
Airbus A330-243 Purchase



DEMCO
PROPERTIES



Antoun Nabil Sehnaoui
SGBL – LAU – Athletic Center



ZAATAR W ZEIT



NES
(NETWORKED ENERGY SERVICES)



O1NE

Contributing to economic growth is something that SGBL believes in and strives for constantly. That's why we've partnered with several of the most well-established companies and brands in the country, in support of economic activities that lead to national prosperity and continuous progress. It's SGBL's way of getting the economy moving.

sgbl.com





بنك بيروت
Bank of Beirut

معك لأبعد حدود

70 فرعاً في لبنان
16 فرعاً في أستراليا
3 فروع في أوروبا
5 فروع في سلطنة عمان
3 مكاتب تمثيلية

نذهب بعيداً لنوفر لكم تجربة مصرفية فريدة
بنك بيروت معكم إلى أبعد حدود.



www.bankofbeirut.com
٧/٢٤ خدمة الزبائن
١٢٦٢ | +٩٦١ ٥ ٩٠٥ ٢٦٢

لبنان | أستراليا | المملكة المتحدة | ألمانيا | سلطنة عمان | قبرص | الإمارات العربية المتحدة | نيجيريا | غانا



قروض «مصرف الاسكان» تؤمن السكن اللائق

القروض السكنية»، معتبرا ان «الجائزة هي تنويج لدور مصرف الاسكان في تحفيز الطلب السكني في السوق وفي انعاش العرض وتصريفه، وتحريك قطاع البناء وبالتالي تنشيط العديد من القطاعات الصناعية والحرفية والتجارية المرتبطة به، وخلق فرص عمل جديدة وتسريع دوران العجلة الاقتصادية وتعزيز النمو.» كما اكد ساسين ان «هذه الجائزة هي تقدير لجهود



مصرف الاسكان ونجاحه في تأمين السكن اللائق لاصحاب الدخل المحدود والمتوسط للبنانيين العاملين في لبنان كما والبنانيين العاملين خارجه.»

نال مصرف الاسكان في لبنان جائزة «التميز والانجاز المصرفي العربي» في القروض السكنية للعام 2017، وتسلمها رئيس مجلس الادارة - المدير العام للمصرف الاستاذ جوزيف ساسين في حفل اقيم في مركز بيروت للمعارض - البيال، بحضور كبار المصرفيين والشخصيات الرقابية من المؤسسات الدولية والاقليمية. وعبر ساسين عن شكره لاتحاد المصارف العربية لدى تسلمه

هذه الجائزة، في كلمة، لم يغيب فيها اعضاء مجلس الادارة والمدراء والموظفين في مصرف الاسكان، مبديا شكره «الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب على جائزة التميز والانجاز المصرفي العربي في

30 سنة. وتبلغ الدفعة الأولى من المسكن 20 في المئة على الأقل بالنسبة للبنانيين العاملين فوق الأراضي اللبنانية و30 في المئة للعاملين في الخارج. أما قيمة ثلث الراتب التي تخصص لتسديد القرض فهي نسبة عالمية تحدّد طاقة الاقتراض وتحتسب على أساس مدة التسديد والتي هي عملياً بالنسبة للموظف، حتى سن الرابعة والستين أو حتى سن السبعين في حال كان طالب القرض يمارس في مهنة حرة أو من أصحاب المؤسسات. وتصل قيمة القرض الطويل الأجل لغاية 800 مليون ليرة. لكن في جميع الأحوال، لا يمكن أن تتخطى نسبة القرض 80 في المئة من قيمة المسكن (70 في المئة للعاملين خارج لبنان).

ومن المتوقع ان يمنح مصرف الاسكان خلال العام 2017 واستنادا الى الاحصائيات العائدة للاشهر الخمسة الاولى من سنة 2017 قروضا بمبلغ اجمالي يتراوح بين 450 و 500 مليار ل.ل.

مثل هذه الخطوة، إذ كان يقوم بمساع مشتركة مع المؤسسة العامة للإسكان لانتزاع موافقة المصارف، وقد تحقق لهما ذلك.

ولا بد من القول ان نجاح مصرف الاسكان كان أسهل وأسرع من غيره من مؤسسات مصرفية وغيرها كونه مملوكاً بنسبة 20 في المئة من الحكومة اللبنانية وبنسبة 80 في المئة من المصارف اللبنانية وكلاهما ممثلان في مجلس الإدارة، ما أتاح اتخاذ القرار بخفض الفائدة إلى 3 في المئة.

يوضح ساسين أنّ «احد المعايير الاساسية للموافقة على القرض هو الدخل العائلي لا دخل فرد واحد. هذا يعني أنه يتم أخذ راتبي الزوج والزوجة أو الخطيب والخطيبة أو رواتب الإخوة بالاعتبار. وهذا الموضوع يجعل الحصول على أكبر قيمة ممكنة من القرض السكني أمراً أكثر من ممكن.»

ويضيف أنّ «مدّة إيفاء القرض تصل إلى

ولفت ساسين الى ان مبادرة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب تجاه مصرف الاسكان تعبر عن تأييد الاتحاد للمعايير الاجتماعية الدولية التي تقيم عافية ورفاهية المجتمع بالنسبة لما يتأمن لافراده، خاصة اصحاب الدخل المتواضع، من فرص جيدة للسكن اللائق، لان المسكن، عدا كونه السقف الذي يحتمي اليه الانسان، هو الحافز للشباب على الزواج والاستقرار وتكوين عائلة جديدة، وهو الرابط بين الانسان والارض، وهو الدافع للاندماج في المجتمع والولاء للنظام واحترام القانون وتعزيز السلام.»

وفي هذا السياق لا بد من الاشارة الى ان مصرف الإسكان كان السباق في خفض الفائدة على قروضه السكنية من 5% إلى 3%. وشكل ذلك مفاجأة كبيرة عززت قدرته التنافسية ووفّرت له فرصة التقدم في سوق القروض السكنية. لكن مصرف الإسكان لم يكن وحده يسعى الى

جائزة «التميز والإنجاز» لمصرف الإسكان

مركز بيروت للمعارض -
البيال، ضمّ حشداً من كبار
المصرفيين والشخصيات
الرقابية من المؤسسات
الدولية والاقليمية.
والجدير ذكره انه من
المنتظر ان يمنح مصرف
الاسكان خلال العام 2017
واستنادا الى الاحصائيات
العائدة للاشهر الخمسة
الاولى من سنة 2017
قروضا بمبلغ اجمالي
يتراوح بين 450 و 500
مليار ل.ل.

السكنية لعام 2017.
تسلّم رئيس مجلس الإدارة
المدير العام لمصرف الإسكان
الاستاذ جوزيف ساسين
الجائزة في إحتفال أقيم في

منح الاتحاد الدولي
للمصرفيين العرب مصرف
الاسكان في لبنان جائزة
التميز والإنجاز المصرفي
العربي في القروض





الاعتماد المصرفي

تمويل المشاريع - "SME"

النجاح يبدأ مع الإرادة، ويتحقق عبر قوة القدرات وبدعم الخبرة والإحتراف. منكم الإرادة ولكم القوة: الاعتماد المصرفي "يضع بين يديك" مجموعة متكاملة من الحلول المصرفية الشخصية، إضافة إلى خدماته الإستشارية والمؤسسية. بالإحتراف والدعم المالي، تتوقّر لكم البنية المثالية التي تمنح إرادتكم كل القوة.

للإرادة قوة

+961 1 501 600

www.creditbank.com



التأمين.. قطاع معقد وواعد في آن واحد

اعتبر لبنان منذ سنوات غير قليلة، رائداً وطيبياً في مجال صناعة التأمين في المنطقة. وهو مصمم على تطوير هذا الدور في السنوات القليلة المقبلة، ليعود سباقاً في التجديد والتنوع والمعرفة العلمية والحوكمة الرشيدة والمتانة المالية.. وخصوصاً أن قطاع التأمين لا يزال يحتل مرتبة متواضعة بالنسبة الى حجم الاقتصاد المحلي عموماً وبالنظر الى قطاع الخدمات المالية خصوصاً، على الرغم من النمو الذي حققته شركات التأمين خلال الأعوام المنصرمة، وأن الإحصاءات المتوافرة لوزارة الاقتصاد والتجارة تشير الى أن حجم الأقساط في القطاع لا تتعدى 1,3 مليار دولار سنة 2012 و1,4 مليار دولار عام 2013، محققة نسبة نمو بلغت 5,6% في 2012 و9% في 2013، في وقت بلغت فيه أرباح القطاع حوالي 50 مليون دولار لفروع التأمينات العامة لكل من 2011 و2012. أشهر مضت على كشف وزير الاقتصاد والتجارة رائد خوري خلال لقاء مع شركات التأمين في آذار/ مارس الماضي، عن انتهاء الوزارة من إعداد مشروع قانون لدعم عملية دمج شركات التأمين، وذلك للمساهمة في زيادة رساميل الشركات و«تحسين المنتجات»، وتأكيد أهمية قطاع التأمين، وتأكيد تطويره.

وجاء هذا الكشف للوزير خوري متزامناً مع كشفه التوصل إلى اتفاق مع هيئة الأسواق المالية يهدف إلى «تنظيم العلاقة مع القطاع وخصوصاً على مستوى المسائل المالية والمنتجات»، ومطمئناً إلى أن المعاهدات والأنظمة الجديدة ومنها «فاتكا» والتصريح المباشر عن الأموال مع «غاتكا»، «لا تنطوي على مخاطر كبيرة» بالنسبة إلى قطاع التأمين اللبناني نظراً إلى «عدم وجود تداول على هذا المستوى».

وحول واقع الدمج وقوانين التأمين يشير الخبير الاقتصادي لويس حبيقة إلى أنه يتوجب على القوانين احترام المواطن وهذا هو الأساس في الموضوع. مستدركاً بالقول: «هذه القوانين بحاجة إلى تطوير وتحديث، وعلى وزارة الاقتصاد والتجارة القيام بهذه المهمة وعلى جمعية شركات التأمين أن تضغط أكثر، إذ ليس لديها القوة والاندفاع الذي تتمتع به جمعية المصارف، ويجب عليها أن «تطحش» وحتى اليوم هذا غائب على صعيد الجمعية».

وفي ما يتعلق بوعي المواطن يشرح حبيقة: «الشركات الكبيرة اليوم ليس لديها مشاكل. لكن المواطن نجده ينجذب إلى رسم الدفع «الأولي»، غير منتبه إلى أن الشركة الأرخص ستكون معاملتها أسوأ».

وكي يرتاح المواطن، يجب أن يتعامل مع الشركات المهمة والقوية، ما يعني عدداً أقل من الشركات، على أن تكون هناك رقابة جدية أكثر عليها. لأنه لو بقي عدد الشركات كبيراً ستضعف، وفي حال الاندماج ستتوزع المخاطر على عدد أقل من الشركات، وعندها تكون كل شركة أقوى.

أما حول التأمين المصرفي الذي هو عبارة عن استراتيجية للمصرف تقضي ببيع منتجات التأمين عبر شبكة فروعها. وخاصة أن المصارف اللبنانية دخلت في هذا المجال منذ نهاية التسعينات.

إن هيكلية قطاع التأمين شبيهة بهيكلية القطاع المصرفي وعددها أكثر من 61 مصرفاً. ففي قطاع التأمين تستحوذ أكبر عشر شركات عاملة في لبنان على 66,4 في المئة من سوق التأمين من الأقساط المكتتبة على غير الحياة في العام 2013، في حين بلغت حصة أكبر عشرين شركة 85 في المئة.

ولكن كيف لشركات التأمين أن تتطور؟

لا شك في أن ندوة جمعية شركات الضمان في لبنان حول تأمين النفط والغاز، التي أقيمت في تموز الماضي. هذه الندوة قدمت إحدى الإجابات عن السؤال السابق حول أهمية تأمين هذه الصناعة لدلالاتها الوطنية ولذلك اعتبرت رئيسة لجنة الرقابة على هيئات الضمان في لبنان بالانابة «نادين الحبال» الى أن «هذا القطاع معقد وواعد في الوقت عينه».



«الإقتصاد» تنجز قانون الدمج وتعد بخطة واعدة للقطاع

نتائج إيجابية لـ «شركات التأمين» في الفصل الأول من 2017

وقد حقق قطاع التأمين نتائج إيجابية في الفصل الأول من 2017، إذ تشير الأرقام الصادرة عن جمعية شركات الضمان في لبنان إلى أن أقساط التأمين في لبنان بلغت 433,5 مليون دولار في الفصل الأول من العام 2017، أي بارتفاع قدره 4,5 في المئة عن 414,8 مليون دولار في الفصل نفسه من العام 2016. وبلغت أقساط التأمين الطبي (medical premiums) 167,9 مليون دولار في الفصل الأول من 2017، أي ما يشكل 38,7 في المئة من إجمالي أقساط القطاع.

على الرغم من أجواء عدم اليقين التي تحيط بالمشهد الاقتصادي العام، يعد قطاع التأمين في لبنان بمستقبل واعد. فإضافة إلى تحقيقه نتائج إيجابية في الفصل الأول من 2017، تجلّت بتسجيله نمواً بلغ 4.5% مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2016، تحمل وزارة الإقتصاد والتجارة في جعبتها الكثير للقطاع ففي حين أعلن الوزير رائد خوري عن انتهاء الوزارة من إعداد مشروع قانون لدعم عملية دمج شركات التأمين من خلال توفير حوافز تشجيعية لها بينها قروض ميسرة، تحضّر الوزارة خطة واعدة لقطاع التأمين حيث يقوم فريق عمل لجنة مراقبة هيئات الضمان برئاسة نادين الحبال، بجهود استثنائية لتطوير القطاع نحو الأفضل.

في المئة)، وأقساط التأمين الطبي (4+ في المئة)، وأقساط التأمين على المحركات، وأقساط التأمين ضد الحريق، وأقساط التأمين على الشحن والتأمين على حوادث المسؤولية العامة (1+ في المئة لكل منهم). في المقابل، انخفضت أقساط تعويضات العمال بنسبة 2 في المئة، وتراجعت الأقساط من الفئات الأخرى بنسبة 8 في المئة في الفصل الأول من العام 2017. وفي موازاة ذلك، بلغ إجمالي التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين 242.8 مليون دولار في الفصل الأول من العام 2017، ما يمثل ارتفاعاً قدره 5.2 في المئة عن 230.8 مليون دولار في الفصل نفسه من العام 2016. وبلغ إجمالي التعويضات المدفوعة لفئة التأمين على غير الحياة 162,85 مليون دولار في الفصل الأول من العام، أي بارتفاع قدره 2.2 في المئة عن 159.3 مليون دولار في الفصل الأول من العام 2016، في حين بلغ إجمالي التعويضات المدفوعة لفئة التأمين على الحياة 79.9 مليون دولار ونمت بنسبة 11.8 في المئة عن 71.5 مليون دولار في الفصل نفسه من العام 2016. وشكلت التعويضات الطبية نسبة 35.2 في المئة من إجمالي التعويضات في الفصل الأول من العام 2017، يليها تعويضات التأمين على الحياة (32.9 في المئة)، والتأمين على المركبات (21 في المئة)، والتأمين ضد الحريق وتعويضات العمال (2.9 في المئة لكل منهما)، والتأمين على الشحن (0.8 في المئة)، والتأمين على حوادث قطاع الهندسة (0.4 في المئة) والتأمين على حوادث المسؤولية العامة (0.3 في المئة). وارتفعت التعويضات المدفوعة لفئة التأمين على الحياة بنسبة 12 في المئة في الفصل الأول من العام 2017، ونمت تلك على المركبات بنسبة 7 في المئة، وارتفعت تعويضات التأمين على الشحن بنسبة 5 في المئة، ونمت التعويضات الطبية بنسبة 3 في المئة، في حين ارتفعت التعويضات المرتبطة بفئات أخرى بنسبة 140 في المئة على أساس سنوي في الفصل الأول من العام 2017. في المقابل، انخفضت تعويضات التأمين ضد الحريق بنسبة 45 في المئة في الفترة المغطاة، وتراجعت تعويضات التأمين على حوادث المسؤولية



وقد وردت نتائج الفصل الأول من العام 2017 في النشرة الأسبوعية لمجموعة بنك بيبيلوس Lebanon This Week. وأشارت الأرقام إلى أن أقساط التأمين الطبي التي تغطي المواطنين اللبنانيين تحسّنت بنسبة 4 في المئة، لتصل إلى 164 مليون دولار في الفصل الأول من العام 2017، في حين ارتفعت الأقساط التي تغطي المغتربين بنسبة 18 في المئة لتصل إلى 3.9 ملايين دولار. كما أشارت إلى أن أقساط التأمين غير الإلزامية على المركبات زادت بنسبة 1 في المئة لتصل إلى 71.7 مليون دولار في الفصل الأول من العام 2017، في حين لم تتغير أقساط التأمين الإلزامية على المركبات عند 13.2 مليون دولار. ويظهر التقرير أن أقساط التأمين على حوادث قطاع الهندسة ارتفعت بنسبة 19 في المئة في الفصل الأول من العام 2017، مسجلة أكبر نسبة ارتفاع بين جميع الفئات، تليها أقساط التأمين على الحياة (12+)

وتليها أقساط التأمين على الحياة (life premiums) بـ105.1 ملايين دولار (24.3 في المئة)، ثم أقساط التأمين على المركبات (motor premiums) بـ84.88 مليون دولار (19.6 %)، وأقساط التأمين ضد الحريق (fire premiums) بـ35.7 مليون دولار (8.2 في المئة)، وأقساط تعويضات العمال (workmen compensation premiums) بـ13.6 مليون دولار (3.1 في المئة)، وأقساط التأمين على الشحن (cargo premiums) بـ7.5 ملايين دولار (1.7 في المئة)، وأقساط التأمين على حوادث المسؤولية العامة (public liability premiums) بـ5.1 ملايين دولار (1.2 في المئة)، وأقساط التأمين على حوادث قطاع الهندسة (engineering premiums) بـ3 ملايين دولار (0.7 في المئة)، في حين بلغت أقساط التأمين من فئات أخرى 10.7 ملايين دولار، أي ما يشكّل 2.5 في المئة من إجمالي الأقساط.

بين شركاته مؤكداً بعد إعلان وزير الاقتصاد والتجارة رائد خوري انتهاء الوزارة من إعداد مشروع قانون لدعم عملية دمج شركات التأمين، من خلال توفير حوافز تشجيعية لها، بينها قروض ميسرة.

كما كشفت وزارة الاقتصاد عن وجود خطة واعدة لقطاع التأمين حيث يقوم فريق عمل لجنة مراقبة هيئات الضمان برئاسة نادي الحبال، بجهود استثنائية لتطوير القطاع نحو الأفضل.

وتقضي الخطة بتوفير البنية التحتية اللازمة والإطار القانوني المناسب والحوافز الكافية لتمكين قطاع

التأمين من النمو من 1.5 إلى 4.5 مليار دولار أميركي خلال السنوات المقبلة، عبر عدة خطوات أبرزها:

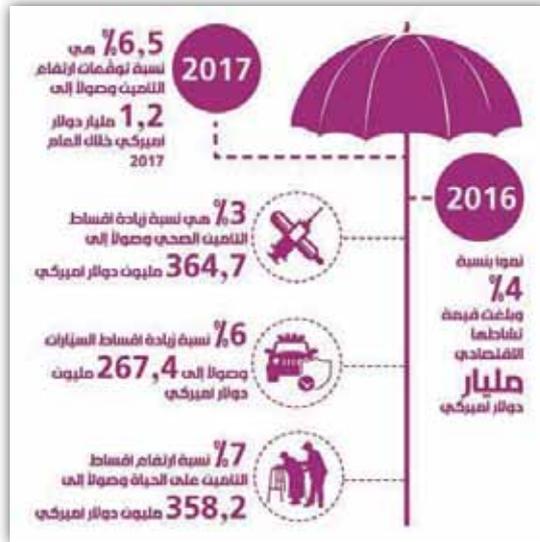
- توسيع رقعة التأمين لتشمل مخاطر جديدة غير مضمونة حالياً في قطاع تأمينات الممتلكات والمسؤوليات والذي لا تزيد حصته اليوم عن 16 % من إجمالي إنتاج قطاع التأمين، حيث إن كمية كبيرة من الأصول تحتاج إلى تأمين.

- توسيع نطاق التأمينات الطبية ليشمل مخاطر الأمراض الخطيرة، حيث إن تأمين هذه الأمراض يقدم خدمة كبيرة للمواطنين كما يساهم في تعزيز الأرباح الفنية للمساهمين في القطاع.

- تطوير التأمينات التقاعدية ضمن الإطار القانوني الصحيح، إذ يشكل هذا التطور حجر أساس لمستقبل القطاع. لا يوجد في لبنان أي نظام لضمان الشيخوخة أو التقاعد للقطاع الخاص، حيث إن منافع نظام تعويض نهاية الخدمة غير مناسبة. وتشير التقديرات إلى أن نظام تقاعد إلزامي، شبيه بالنظام الأميركي المعروف بـ 401-k، قد يؤدي إلى تجميع أصول طويلة الأمد قد تزيد عن 10 مليارات د.أ. في غضون سنوات قليلة.

- توسيع نطاق الرقابة للجنة مراقبة هيئات الضمان لتشمل صناديق التعاضد التي تقدم لأعضائها منتجات تأمين طبي وتقاودي، حيث يقدر عدد المنتسبين إلى هذه الصناديق بـ 400.000.

- العمل على إيصال التأمينات الطبية إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين.



العامة بنسبة 20 في المئة وانخفضت تعويضات التأمين على حوادث قطاع الهندسة بنسبة 15 في المئة، وتراجعت تعويضات العمال بنسبة 8 في المئة مقارنة بالعام الماضي. علاوة على ذلك، شكّلت خطط الحماية عبر الادخار (protection with savings policies) نسبة 59 في المئة من إجمالي أقساط التأمين على الحياة و22.4 في المئة من عدد عقود التأمين على الحياة في الفصل الأول من العام 2017، في حين شكّلت خطط الحماية على الحياة (life protection plans) نسبة 41 في المئة من إجمالي أقساط التأمين على الحياة و77.6 في المئة من إجمالي عدد عقود الحياة خلال الفترة المغطاة.

ترتيب الشركات في 2016

ويبلغ عدد شركات التأمين في لبنان حالياً 52 شركة، تقدّم 5 شركات منها تأمينات على الحياة فقط في حين تقدّم 16 شركة خدمات لا تتضمن التأمين على الحياة وتقدّم 31 شركة المتبقية خدمات مختلطة.

ومن حيث ترتيب أكبر خمس شركات في فئة التأمين على غير الحياة في عام 2016، حافظت شركة «MEDGULF» على المركز الأول بحيث بلغ إجمالي أقساطها 102.5 مليون دولار، وقد تلتها «Bankers» مع 99.6 مليون دولار، و«AXA Middle East» مع 80.8 مليون دولار، و«Libano-Suisse» مع 73.8 مليون دولار، و«Fidelity» مع 68.2 مليون دولار. وقد جاءت شركة «ADIR» التابعة لبنك بيبيلوس في المرتبة 17 إذ بلغت قيمة أقساطها 22 مليون دولار في العام 2016. وتقدمت مرتبة كل من «Burgan»، و«LCI» و«ATI» بثلاث مراكز إلى المركز الـ 26، والـ 36، والـ 41، على التوالي، وسجّلت أكبر نسبة تقدّم في ترتيب الشركات العاملة في لبنان. وقد ارتفعت إجمالي أقساط «Burgan» من 7.6 مليون دولار في العام 2015 إلى 8.5 مليون دولار أميركي في العام 2016، ونمت أقساط «LCI» من 2.6 مليون دولار في العام 2015 إلى 4.3 مليون دولار في العام الماضي، في حين ارتفعت أقساط

«ATI» من 850.000 دولار في العام 2015 إلى 990.000 مليون دولار في العام 2016. وقد جاءت نتائج المسح في النشرة الأسبوعية لمجموعة «بنك بيبيلوس» Lebanon This Week.

وتحسّن ترتيب ثلاث من شركات التأمين العشرين الأولى وتراجع ترتيب ثلاث منها، في حين بقي ترتيب 14 منها على حاله. ولم تتغيّر لائحة وترتيب الشركات العشرة الأولى من العام 2015. وسجّلت تسعة من شركات التأمين العشرة الأولى زيادات في أقساطها، في حين تراجعت أقساط شركة «AXA Middle East»، بنسبة 1.3 % من العام 2015. وسيطرت الشركات العشرة الأولى على 64.5 % من السوق في العام 2016، مقارنة مع نسبة 64.8 % في العام 2015 و66.7 % في العام 2014، بينما بلغت حصة الشركات العشرين الأولى 86.9 % من مجموع الأقساط في العام 2016، مقارنة مع 85.9 % في العام 2013 و85.8 % في العام 2014. وبلغ إجمالي أقساط التأمين على غير الحياة للشركات العشرة الأولى 704.2 مليون دولار في العام 2016، مقارنة بـ 686.7 مليون دولار و689.9 مليون دولار أميركي للشركات العشرة الأولى في العام 2015 و2014، على التوالي.

خطوة واعدة

وبرزت في الآونة الأخيرة عدة مؤشرات تشير إلى سير قطاع التأمين على طريق التصحيح، إذ أصبح توجّه القطاع نحو عمليات الدمج

فلل جاهزة وعقارات مفرزة للبيع على سفوح أرز عين زحلنا - نبع الصفا

الموقع:

■ يقع المشروع في منطقة عين زحلنا فوق أعلى مرتفعات جبل لبنان المشهورة بمناخها ومناظرها ومياهها وغابات صنوبرها الجميلة بالقرب من أهم أكبر غابات الأرز التاريخية.



مميزات الموقع:

- التجاور مع محمية أرز الشوف والتي تضم غابتي أرز عين زحلنا وأرز الباروك.
- القرب من شلالات ومطاعم نبع الصفا والباروك
- القرب من منطقة بيت الدين ودير القمر
- القرب من المشاريع السياحية على شاطئ الدامور
- بجوار نادي الفروسية في عين زحلنا

يعزز التنمية المستدامة ويقلل نسبة التقاضي بين المصانع التأمين الصناعي ليس ضريبة .. إنما خطوة وقائية

في عام 2012، وبعد سلسلة حوادث حريق شهدتها المصانع في لبنان، أبصر قرار فرض التأمين الإلزامي على المصانع النور. مع إصرار وزير الصناعة السابق فريج صابونجيان على إقراره بأقصى سرعة ممكنة للحد من الخسائر وتأمين التعويض اللائق بالمصانع المتضررة. من دون شك، حملت هذه الخطوة إشارات كثيرة إلى الإصرار على حماية القطاع الصناعي والحفاظ على استمرارية نموه، إلا أنها شهدت اعتراض البعض من أصحاب المصانع الصغيرة الذين رأوا فيها رفعاً في تكاليف الإنتاج وتشغيل المصانع. في الواقع، لا يمكن البحث في صوابية قرار صابونجيان، ولكن بعد مرور 5 سنوات، ومن خلال بقائها على تماس مع الصناعيين وتوضيحاً لبعض الجدل القائم حول أهمية التأمين الصناعي، تسلط «الصناعة والإقتصاد» الضوء على الإيجابيات التي يحملها هذا التأمين في تعزيز استمرارية التنمية المستدامة وخفض نسبة التقاضي بين المصانع.

المخاطر وحجم أضرارها عند حدوثها في المستقبل. في الواقع، وفي لبنان وجميع الدول المتطورة، يسعى الكثير من أصحاب المصانع إلى إجراء التأمين على ممتلكاتهم لأن ذلك يعد جانباً مهماً يمكن الاعتماد عليه في مواجهة الأخطار بتخفيف عبء الخسارة الناتجة منها حيث التأمين وسيلة أو أداة لإستبدال خسارة كبيرة ومحتملة بخسارة مالية ومؤكدة. وبناء عليه، فمن الطبيعي أن تكون إلزامية التأمين على المصانع خطوة وقائية تهدف إلى التشدد في شروط السلامة

ويعتبر التأمين جانباً مهماً في مواجهة الكثير من الأخطار والتخفيف من آثارها السلبية على الممتلكات وتحويل الخطر وآثاره وخسائره من المعرضين (المصانع) إلى شركات التأمين الأكثر قدرة على تحمل هذا الخطر ونتائجه. ويساهم التأمين في الحد من الإهمال أثناء العمل وتدني متطلبات السلامة التي تعد من أهم أسباب وقوع الحوادث، حيث تقوم شركات التأمين بدور مهم في تنظيم وإدارة العمل التأميني مستفيدة من عملها في إدارة المخاطر من قوانين الإحصاء للإحتمالات المتوقعة لتلك

■ لماذا التأمين الإلزامي على المصانع؟ يشكل النشاط الصناعي إحدى الدعائم الأساسية لإحداث التنمية الإقتصادية الوطنية، كما يساهم التطور الصناعي والتقني في رقي البشرية وتقدمها، إلا أن له آثاراً سلبية على الإقتصاد والمجتمع والبيئة متمثلة في العديد من المخاطر التي تقع داخل المناطق الصناعية من جراء العمل وعمليات الإنتاج فيها مثل مخاطر الحريق والانفجارات وتسرب الغازات السامة وغيرها، ما يعرض العاملين والممتلكات وغيرهم في هذه المناطق للخطر.

أو تعلن عن إفلاسها وعدم قدرتها على مواصلة العمل.

■ كيف تصدر الشركات بوليصة التأمين الصناعي؟ وماذا تتضمن؟

تبدأ عملية التأمين على المصنع مع قيام شركة التأمين بمعاينة الخطر المراد تأمينه من ناحية توفر عناصر السلامة. وتولي شركات التأمين عدة عناصر اهتماماً كبيراً عند تأمينها على المنشآت الصناعية أبرزها (طريقة الإنتاج) التي تعني وصف إنتاج المصنع وطريقة الإنتاج بالتفصيل، خاصة في ما يتعلق باستخدام الحرارة، ونوع المنتج النهائي كالبلاستيك والزجاج والذهب وغيرها، ومدى خطورة الأجهزة ودرجة الحماية لها، وهل تتوفر للعمال المعدات الواقية لحمايتهم منها، وكذلك الخدمات مثل خدمات الكهرباء، كميات الوقود، كميات الغاز، فتحات ومرآوح طرد الدخان.

ويتضمن عقد التأمين ثلاث تغطيات إلزامية هي: تغطية شاملة ضد الحريق والأخطار الإضافية التابعة له، تغطية العمال ضد طوارئ العمل، وتغطية المسؤولية المدنية ضد الغير. كما يأخذ بعين الاعتبار معايير عدة أساسية منها وصف البناء، وتاريخ إنشائه، وعدد الطوابق ووجهة استعماله وطبيعة النشاط المزاول، ووصفاً لجوار المصنع وللمعدات المتميزة داخله كالمصاعد والرافعات. كما يتطلب معلومات عن واقع التمديدات الكهربائية، وأجهزة إطفاء الحرائق، وأجهزة إنذار وحساسات الدخان والحريق وتسرب الغاز وارتفاع الحرارة. وتشمل البنود التي يتم تأمينها: البناء، البضائع، الأثاث والأدوات ومفروشات المكتب، الديكور، المواد الأولية، الآلات والمعدات. وهناك أخطار إضافية تلزم وزارة الصناعة المصانع بتأمينها وهي المسؤولية تجاه الجيران والغير والشركاء في الملك في حال وجودهم.

كما توجد أخطار إضافية إختيارية يمكن طلب تأمينها وتشمل أضرار المياه، الصواعق، سقوط مركبة جوية، إصطدام مركبة، الهزات الأرضية أو الزلازل، الفيضانات والعواصف والزوابع، الدخان العرضي، الإضرابات أو أعمال الشغب أو العصيان المدني، وخسارة الأرباح، وإزالة

الحطام، والسرقعة.

■ ما هي شروط السلامة التي يتطلبها

التأمين؟

تتمثل شروط السلامة التي تشدد شركات التأمين على وجودها لدى دراسة المخاطر في أي مصنع بإيجاد ظروف آمنة وصحية في المنشأة الصناعية لحماية العاملين من أخطار الإصابات ووقايتهم من الأمراض المهنية وتوفير الصيانة الوقائية لجميع آلات ومعدات الصناعة والتنبؤ باحتمال وقوع الحوادث والوقاية منها والمحافظة على سلامة المنشأة إنشائياً من تأثير الحريق.

وتهدف شروط السلامة الى منع وقوع الحوادث والإصابات والمحافظة بقدر الإمكان على سلامة الأرواح والممتلكات والأصول عبر الأخذ بعين الاعتبار عدة عناصر كالتخطيط السليم للمباني، توفير معدات وأجهزة مكافحة الحريق في الأماكن التي تحتاجها، صيانة جميع المعدات ووضعها في حال جيدة، تثقيف وتدريب العاملين على السلامة ومكافحة الحريق والإجراء السليم عند حدوث طارئ وتأمين على جميع معدات المصنع للتعويض على الخسائر.

كما تعتمد شروط السلامة الى حد كبير على طريقة البناء ومواد الإنشاء حيث يجب توفر أسس السلامة في الأساسات، الجدران، الأعمدة، السلالم، الأبواب والمخارج.

كما أنه من الضروري وجود جهاز أمني يتم انتقاء أفرادهم وتدريبهم للوصول إلى أقصى درجات الأمن وذلك باستخدام الأجهزة الأمنية الحديثة وبتنظيم طرق الدخول والخروج للمنشأة ومنع الأشخاص غير المرخص لهم ومراقبة وسائل النقل والتواجد عند الحادث.

ويجب التشدد في ايلاء مكافحة الحريق الإهتمام الكامل عبر دراسة مصادر الخطر والتعرف على مسببات الحريق واتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع وقوعها وتوفير الإمكانيات كافة من تجهيز المنشأة بمعدات إطفاء حديثة، وتدريب الأفراد على التعامل مع حوادث الحريق التي تعتبر أحد أكبر الأخطار إلى تهدد المنشآت لما له من قدرة تدميرية وسرعة انتشار تنتج منها خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات.



العامة والحفاظ على سلامة العمال في الوقت نفسه وليست ضريبة، كما أنها خطوة ضرورية لتعزيز التنمية المستدامة بإعتبار أن المصنع الذي يفقد منشأته في الحوادث قادر على العودة الى السوق من خلال منشآت جديدة بقيمة التعويض التي يحصل عليها فيدعم في منتهى الأمر الإقتصاد الوطني. أما المصانع التي تتلأ في التأمين فتضطر لتحمل الأخطار وخسائرها المادية والبشرية الناتجة في حال حدوثها في المصنع عبر اللجوء الى احتياطاتها المالية التي تقوم بإقتطاعها من إيراداتها وأرباحها لهذا الغرض،

«دور لبنان الريادي على صعيد المنطقة لم يتراجع»

زكار: نتطلع الى السوق الأفريقية

دور ريادي

واعتبر زكار «ان دور لبنان الريادي في قطاع التأمين لم يتراجع، فلا يزال اللبنانيون من ذوي وأصحاب الكفاءات في مراكز حساسة ومهمة في كبرى شركات التأمين في العالم العربي، كما لا تزال الشركات اللبنانية تتخذ خطوات توسعية نحو دول مختلفة في العالم ولا سيما الدول الأفريقية». ورأى أن «القطاع يتمتع بمميزات عديدة أبرزها الكفاءات العالية الموجودة في الكادر البشري بفضل وجود عدة جامعات تدرّس اختصاص التأمين، إضافة الى سعي القطاع المستمر لطرح منتجات جديدة تجعله سباقاً على صعيد المنطقة والعالم العربي». وأكد ارتفاع نسبة الوعي التأميني بين المواطنين اللبنانيين والذي يترجم عاماً بعد عام بارتفاع معدلات النمو التي يسجلها القطاع، والتي تعد الأعلى بين دول كثيرة. وشدّد على أن «القطاع يعمل بشكل مستمر على طرح منتجات عديدة عبر مواكبة حاجات السوق وابتكار منتجات تناسبها، إضافة الى تتبع كل جديد في أسواق التأمين في العالم».

تعديل القانون

وكشف زكار أن «تعديل القانون الخاص بالقطاع أمر مطروح بقوة»، ووصف الطريق التي تسلكها الوزارة في مسألة القانون بالحكيمة، إذ تعمل على إدخال تعديلات الى القانون الحالي وهذا الأمر ممتاز بالنسبة إلينا كون إقرار قانون جديد قد يستغرق سنوات».

وأعلن أن «ثلاثة أمور تتم دراستها والعمل عليها حالياً وهي الحوكمة التي سترفع من قدرة الشركات على النمو، ربط قيمة رأس المال بأقساط التأمين، واستقلالية هيئة مراقبة شركات الضمان كهيئة رقابية». وشدّد على أن «المصرف المركزي مع تطبيق هذه الأمور الثلاثة سيكون على استعداد لمنح القطاع قروضاً ميسرة لتندمج الشركات مع بعضها البعض».

خطّ توسعية

واعتبر زكار أنه «على الرغم من وجود منافسات ومضاربات بين الشركات العاملة في القطاع، لا تزال نتائج القطاع جيدة ولا يزال معيدو التأمين في العالم يدعمون السوق اللبنانية إذ يرون فيها مفتاحاً الى الأسواق العربية بحيث تشكل منطلقاً إلى تلك الأسواق». وكشف أن لدى شركات التأمين اللبنانية خططاً توسعية نحو السوق الأفريقية حيث هناك عدد كبير من الشركات والمؤسسات اللبنانية ما يجعل من تلك السوق سوقاً طبيعية لقطاع التأمين اللبناني. وأشار الى أن القطاع يتطلع الى السوق الإيرانية التي ترى في قطاع التأمين اللبناني جسراً بين أفريقيا وأوروبا، فيما ترى الشركات اللبنانية في السوق الإيرانية جسراً بين الخليج ودول البلطيق.



على الرغم من التباطؤ الذي سيطر على الاقتصاد اللبناني لأكثر من خمس سنوات، يستمر قطاع التأمين متمتعاً بنتائج مرضية. تناول بتأثيراتها الإيجابية جمعية شركات الضمان التي سيطر التفاؤل الكبير على حديث رئيسها ماكس زكار، إذ يرفض التخوف من الوضع الاقتصادي وانعكاسه على عمل القطاع، مشدداً على أن «لبنان لا يزال بخير، فشوارعه تعج بالسيارات ومطاعمه بالزبائن ومطاره بالمسافرين».

ولفت في حديث مع «الصناعة والإقتصاد» الى أنه «في كل دول العالم يكون قطاع التأمين بمثابة ميزان يدل على الواقع الإقتصادي، فإذا أقرضت المصارف، استورد او صدر التجار، سافر المواطنون، أو استقدم عمال أجنبي يلحظ قطاع التأمين حركة معينة، وقد سجل معدل نمو جيد، ما يؤكد أن الواقع الاقتصادي حتى الآن لا يزال مقبولاً».

جمعية شركات الضمان في لبنان

Association des Compagnies d'Assurances au Liban

A C A L

NO INSURANCE
NO CONSTRUCTION



«آروب للتأمين» توفّر برامج خاصة للصناعيين بكداش: نطبّق قرارات «الصناعة» بشكل كامل



عملت آروب للتأمين، على مر 43 عاماً، تحت شعار «كلمتنا كلمة» فكرست وجودها كأحدى أبرز الشركات العاملة في قطاع التأمين في لبنان والعالم العربي عبر المحافظة على وتيرة نمو متزايدة والتزام أعلى معايير الثقة والنزاهة والإحترام. تعمل «آروب» بشكل متواصل على تحسين خدماتها بما يتماشى ومتطلبات الزبائن بشكل عام، إذ وفقاً لرئيس مجلس إدارتها ومديرها العام فاتح بكداش «توفّر «آروب» لزيائنها مركز خدمة يعمل 24/24، و7 أيام في الأسبوع للتواصل مع العملاء وتلبيتهم في أسرع وقت ممكن».

تواجه القطاع، لا يزال التأمين في لبنان قطاعاً صلباً مسجلاً سنوياً نمواً ملحوظاً إن لناحية مجموع الأقساط المكتتبه أو لجهة أرباح الشركات الناشطة». ولفت الى «أنّ القطاع يعاني من بعض الجمود في تحسين إطاره القانوني ممّا يحدّ من تطوره وازدهاره أكثر»، وشدد على «إنّ القانون الحالي بات قديماً ولا يستوفي الشروط والمتطلّبات الحديثة والعصرية للقطاع». وأشار الى «وجود تحديات عالمية على مستوى قوانين الإمتثال مثل FATCA و GATCA أو العقوبات المفروضة على بعض المؤسسات المالية ممّا يؤثر على القطاع وإن بشكل غير مباشر». واعتبر ان «قطاع التأمين يواجه معضلة العدد الكبير لشركات التأمين في سوق صغيرة نسبياً، الأمر الذي من المفترض أن يشجّع على عمليات الدمج والاستحواذ، مشيراً الى ان لجنة الرقابة على شركات الضمان (ICC) تعمل على أكثر من صعيد لتطوير التأمين وحمايته».

لم نسمع بأي مشكلة في هذا الخصوص». وأضاف: «أنّ البنية المالية الصّلبة والمحفظة التأمينيّة المتوازنة والسياسة الاكتتابيّة الذكية لآروب جعلتها من أعلى الشركات مرتبة من ناحية الرّبحية ونسبة الملاءة. وهذه كلّها عوامل جاذبة للصناعيين الحريصين على أعمالهم ويتطلّعون إلى التعامل مع شريك قوي في التأمين على أرزاقهم».

تحديات تواجه القطاع

وفي رد على سؤال، اعتبر بكداش انه «على الرّغم من التحديات العديدة التي

**إنّ البنية المالية الصّلبة
والمحفظة التأمينيّة المتوازنة
والسياسة الإكتتابيّة الذكية
لـ«آروب للتأمين» جعلتها من
أعلى الشركات مرتبة من
ناحية الرّبحية ونسبة الملاءة**

وإن كشف بكداش في حديث مع «الصناعة والإقتصاد» أن «آروب تتّبع سياسة إكتتابيّة متحفظة ودقيقة لمختلف أنواع التأمين، ولا سيّما في ما يخصّ التأمين الإلزامي للمصانع والذي يضم تأمين الحريق، وحوادث العمل والمسؤوليّة المدنيّة، أعلن أن «آروب للتأمين توفّر للصناعيين برامج تأمينيّة خاصّة لأعمالهم تضمن الحماية الملائمة لكلّ منهنم وراحة البال».

شريك قوي

وقال بكداش: «تطبّق آروب بشكل كامل قرارات وزير الصناعة التي حدّدت الإجراءات والمستندات والشروط الواجب تأمينها لطلبات التراخيص الصناعيّة وتجديدها. فبعد دراسة الطلب، نقوم بإرسال خبير آروب للقيام بالكشف على المخاطر المطلوب التأمين عليها ودراستها مع التأكّد من أنّ جميع إجراءات السّلامة والإحتياطات اللازمة قد اتخذت. ونحن نعتمد على النّماذج المعمّمة من قبل الوزارة منذ إصدارها. ومنذ ذلك الحين

ألو...حياتي



أمن عا حياتك مع "ألو...حياتي"

إشترك مجاناً وقسط تأمينك بـ 10 سنتات يومياً!

عمرك بين 18 و 60 سنة؟ خطك ثابت أو مدفوع سلفاً؟

أمن عا حياتك من موبايلك عبر رسائل قصيرة مع خدمة "ألو...حياتي" بـ\$3 شهرياً.

أرسل 1 إلى 1319 مجاناً!



Powered by
inmobiles
Value Added Solutions



Axa middle east.. مبادرات شتى لإستقطاب زبائن جدد

نسناس: التأمين الصناعي خطوة وقائية مهمة



سارت «اكسا الشرق الأوسط» على طريق النجاح في عالم التأمين، فبنت أمتن العلاقات مع زبائنها، عززتها مصداقيتها العالية في تعاملها ووقوفها الدائم الى جانب زبائنها عبر فريق عمل يمارس أعلى مستويات الإحتراف في إداائه وسياسة واضحة تعمل على توسيع شبكة زبائن الشركة بعيداً من المنافسات والمضاربات الشرسة التي يشهدها القطاع. فوفقاً لمديرها العام ايلي نسناس، تعمل «اكسا الشرق الأوسط» في ظل الركود التي تشهدها الأسواق، على خلق أسواق جديدة من خلال إطلاق مبادرات معينة كان آخرها مع غرفة طرابلس ولبنان الشمالي في محاولة للإتصال بشرائح لم تدخل سوق التأمين بعد، عبر التوجّه بمنتجات بسيطة إليها بهدف توسيع شبكة الزبائن».

القرار، إذ إن تطبيقه لا يحمل تداعيات إيجابية على قطاع التأمين فحسب، إنما يعتبر خطوة وقائية مهمة على الصعيد الإقتصادي. وأشار الى أن «اكسا الشرق الأوسط» تطلق مبادرات تهدف الى زيادة الوعي التأميني، حيث قامت بالتعاون مع غرفة الشمال بوضع استراتيجية عمل أنشئ بموجبها مكتب خاص بالشركة في الغرفة يتواصل مع الصناعيين والتجار ويوضح لهم دور التأمين في ضمان ديمومة عملهم واستمراريته». وشدد على أن «اكسا لم تواجه يوماً أي إشكال مع أي من الصناعيين المؤمنين لديها إذ إنها تعمل وفقاً لآلية واضحة تأخذ بعين الإعتبار كل التفاصيل المتعلقة بالمصنع المؤمن من نوع المخاطر، وطبيعة الصناعة وإجراءات الوقاية المتخذة، ما جنبها على مر السنوات الوقوع في أي مشاكل مع زبائنها».

العمل عليه لإقراره. لكن لسوء الحظ كل القوانين في لبنان تأخذ وقت طويل قبل إقرارها. لكن المهم بطبيعة الحال، تقبل الشركات في القطاع لإجراء عمليات الدمج، إذ إن هذه العمليات تحتاج الى عقلية تمكّن الشركتين المدمجتين من العمل بشفافية وتعزيز العمل المؤسسي المشترك».

التأمين على المصانع

وفي رد حول إلزامية التأمين على المصانع، تساءل نسناس عما إذا كانت مؤسسات القطاع الصناعي كافة تلتزم بالقرار. ولفت الى أن «بعض المؤسسات المتوسطة والصغيرة قد لا تكون تعمل بشكل شرعي وبالتالي قد لا تملك رخصة ما يعني أنها ستكون غير مؤمنة، ما يشكل خطراً على العاملين فيها وعلى المنطقة المحيطة بها والتي تضم بنايات سكنية او منازل». ودعا المعنيين الى دراسة مسار تطبيق

وعلى الرغم من أمه الكبير بمستقبل قطاع التأمين في لبنان، شدّد نسناس على «أن نمو القطاع يعتمد على دوران العجلة الإقتصادية، وفي ظل ضعف النمو الإقتصادي والاستثمارات من دون شك سيعاني القطاع من ركود كبير».

عمليات الدمج

وفي إطار حديثه عن القانون الراعي لقطاع التأمين، أشار نسناس الى أن «القانون الحالي قديم إذ إنه يعود الى عام 1999»، ولفت الى «وجود مشروع قانون يتم العمل عليه منذ عام 2007 لكنه لم يبصر النور حتى الآن، لكن وفقاً للمعلومات الواردة هناك جهود تبذل لإجراء عمليات الدمج بين الشركات عبر تقديم حوافز ضريبية، فيما يلحظ القانون الجديد إضافة الى الحوافز الضريبية، وجود تمويل بفائدة منخفضة بهدف تشجيع عمليات الدمج». وقال: «منذ العام 2007، طرح القانون ويتم

نفهم حاجاتكم



أكسا الشرق الأوسط
تقدم لكم برنامج شامل
للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

إتصل 04-727000
أو زوروا الموقع الإلكتروني
www.axa-middleeast.com.lb

أكسا الشرق الأوسط
رؤية جديدة / للتأمين



أمانة انشورنس .. نجاح قوامه المصداقية

سالم: لتنظيم القطاع

كالسعودية، حيث وضعت مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) شروط لقطاعي التأمين والمصارف، حددت فيها رساميل شركات التأمين ومعايير على الأشخاص امتلاكها إضافة إلى امتحانات تخولهم العمل في قطاع التأمين. كما دعا إلى رفع المبلغ الذي يودعه الوسيط في وزارة الاقتصاد، إذ إن المبلغ المفروض اليوم (25 مليون ليرة) غير كافٍ في حال أخل الوسيط بالتزاماته تجاه شركة التأمين.

لبنان يتراجع

واعتبر سالم «أن دور لبنان في قطاع التأمين في المنطقة تراجع، ففي حين تقدمت دول كانت قد تخلّفت عنه أشواطاً وأشواط لا يزال هو يراوح مكانه وبذلك خسر مركزه الطبيعي في هذا المجال». وقال: «أصبحت الدول الأخرى والعربية منها تفرض رقابة على شركات التأمين وموظفيها بحيث تحدد لكل موظف مهامه، كما تحدد أقساط التأمين والعمولات. في حين لا يزال تعديل القوانين الخاصة بالقطاع في لبنان يعاني من التأخير».

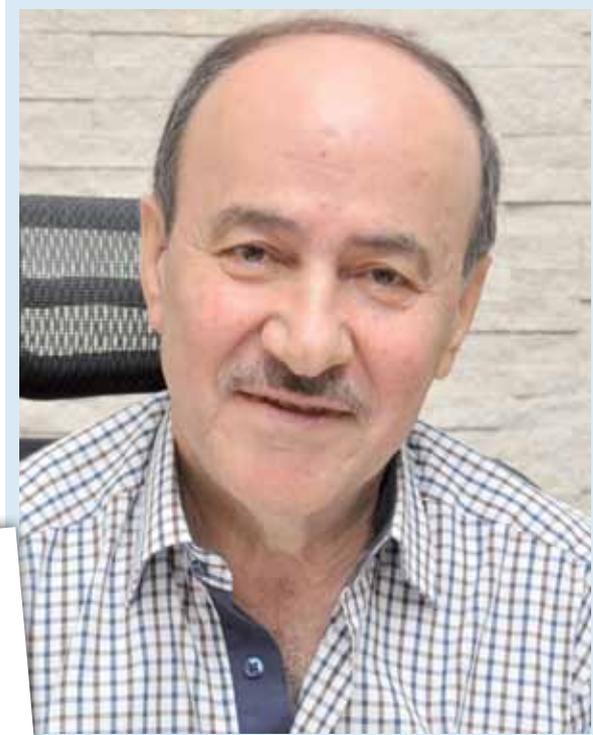
ولفت إلى وجود منافسات شرسة في القطاع حيث تقوم بعض الشركات بالتهزّب من دفع التزاماتها تجاه الدولة كما تعمل على بيع بوالص تأمين بأسعار متدنية جداً، ما يضع القطاع في دائرة الخطر.

علاقات متينة

وكشف سالم أن «العلاقات المتينة التي بنتها «أمانة انشورنس» مع زبائنها والقائمة في الدرجة الأولى على المصداقية حمتها من الاكتواء بنار هذه المنافسات، كما أدت إلى نمو عملها وتوسّعها في مختلف المناطق عبر 7 فروع تتواجد في مناطق بيروت، طرابلس، جبيل، عالية، صيدا، كرك نوح...». ولفت إلى أن «أمانة انشورنس تتعاون مع شبكة وسطاء كبيرة تخولها التواجد في الأسواق بشكل أكبر».

وشدّد على أن «أمانة انشورنس تعمل بشكل متواصل على ابتكار منتجات جديدة كان آخرها البوليصة الخاصة بالصيادين والتي تغطي حوادث الصيد».

ولفت إلى وجود العديد من المؤشرات التي تشير إلى سير القطاع نحو الأفضل كسير الواقع الاقتصادي نحو الأفضل ومساعي وزارة الاقتصاد لتحسين أوضاع القطاع وضبطه.



العلاقات المتينة التي بنتها «أمانة انشورنس» مع زبائنها والقائمة في الدرجة الأولى على المصداقية حمتها من الإكتواء بنار المنافسات التي يشهدها القطاع

سلكت «أمانة انشورنس» طريق التوسع والنمو، على مر عقود، بفضل سياسة عمل حرصت من خلالها على تقديم أداء متميز عماده الشفافية والمصداقية مع زبائنها، ما مكّنها من التوسّع في مختلف الأراضي اللبنانية عبر عدة فروع وبناء شبكة كبيرة من وسطاء التأمين ما سمح لها بإستقطاب عدد كبير من الزبائن الذين أولونها ثقتهم وولاءهم.

مسيرة نجاح «أمانة انشورنس» لا تزال متواصلة على الرغم من التحديات التي تواجه قطاع التأمين، إذ وفقاً لمدير «أمانة انشورنس» يواجه قطاع التأمين مجموعة كبيرة من التحديات يأتي في طليعتها التراجع الاقتصادي الذي يشهده لبنان منذ سنوات والذي طاول بتأثيراته السلبية القطاع.

ولفت إلى «وجود نوع من الفوضى في القطاع، ولا سيما في ظل بعض الممارسات من قبل وسطاء التأمين الذين يبتعدون عن أصول مهنتهم ويتسبّبون بزعزعة العلاقات بين الشركات وبينهم، ما يضر بأسس العمل كون دور الوسيط إيجابياً جداً في عمليات التأمين».

ودعا إلى تنظيم القطاع على غرار ما فعلته بعض الدول

والمزيد من الأمانة



www.amanainsurance.com

amana@amanainsurance.com



HEAD OFFICE

Dokwanah Blvd. - Friahe Bldg.
Tel: 01 683 025/26/27
Cell: 03 216 635
Fax: 01 683 028

HAMRA

Clemenceau - Hourani St.
Clemenceau 271 Bldg.
Tel : 01 370 880/1
Fax: 01 370 878

SAIDA

El Aalayli Center.
Tel/Fax: 07 752 759
Tel/Fax: 07 726 975

ALEY

Main Road (Assahel)
Amine El Jurdi Bldg.
Tel : 05 557 322
Fax : 05 557 323

TRIPOLI

Bahass St.
Marhebi Center.
Tel : 08 410 511/12
Fax: 08 410 513

CHTAURA

Main Road
Bank Audi Center.
Tel : 08 543 375 - 08 545 233
Fax: 08 543 376

JBEIL

Beaini Center
Tel : 09-943721
Fax: 09-943621

سلوب.. ممارسات فعّالة في عالم وساطة التأمين

يارد: المضاربات أبرز التحديات



انطلاقاً من قناعاته بضرورة خدمة المؤمنين بأرقى مستوى انطلق سليم يارد قبل أكثر من ربع قرن في تأسيس شركة سلوب إنشورنس بروكريدج. كان يارد على يقين أن شركته لن تضل طريقها نحو التوسع والتطور إذا ما التزمت التقنية العالية في عملها ووضعت معاملة المؤمنين وملاحقة بوالصهم ومصالحهم في سلم أولوياتها.

المستقل، بانفتاحها على كل الأسواق التأمينية وكل التغطيات التي يمكن أن تفيد زبائنها لتصبح خبيرة في أداء النصح لهم.

تمكنت «سلوب» على مر السنوات من تحقيق النجاح تلو الآخر، لتكتسب صفات وسيط التأمين

بيع بوالص تأمين عديدة وهي منافسة غير سليمة لدى شركات التأمين، لأنها و لعدم وجود السيولة النقدية الكافية بسبب المضاربة في الأسعار، تضطر إلى المراوغة في دفع الحوادث».

مزاحمات غير سليمة

ورأى يارد «أنّ نتائج أرباح شركات التأمين التي تصدر من وزارة الإقتصاد غير مرضية للقطاع عامّة». وإن اعتبر أن أداء سلوب في العام 2016 كان جيداً على الرغم من الظروف الصعبة التي عاشها لبنان بشكل عام، وصف واقع العمل في النصف الأول من العام 2017 بـ«الأفضل».

وأعرب عن تشاؤمه بمستقبل قطاع التأمين في لبنان، إذ توقع أن تؤذي المزاحمات غير السليمة والمضاربات الشرسة القطاع ككل. ولفت إلى وجود عدد من الشركات التي تنأى بنفسها عن هذه الممارسات وتعمل بشكل محترف يمكنها من الإيفاء بالتزاماتها تجاه زبائنها.

المشاكل و تفسير شروط التأمين». وفي رد على سؤال حول واقع المنافسة في القطاع، قال: «إنّ المنافسة كبيرة في هذا القطاع و لكن ليست كلّ الشركات تعمل بالطريقة نفسها. فإنّ المنافسة التي تتبّعها شركات التأمين هي منافسة على صعيد الأسعار، لتتمكن من

ركزت «سلوب إنشورنس

بروكريدج» في عملها على

نقل مفهوم وساطات

التأمين من الممارسات

التقليدية الى ممارسات

فعّالة، فأولت الأهمية

والأولوية إلى مصلحة

الزبون ما كرّس نجاحها بين

الشركات العاملة في القطاع

وفقاً ليارد ركزت «سلوب إنشورنس بروكريدج» في عملها منذ العام 1988 على نقل مفهوم وساطات التأمين من الممارسات التقليدية الى ممارسات فعّالة، فأولت الأهمية والأولوية إلى مصلحة الزبون ما كرّس نجاحها بين الشركات العاملة في القطاع.

واعتبر أن «القطاع يواجه تحديات شتى تأتي في طليعتها المضاربات العشوائية التي يشهدها القطاع». ورأى أنه «يجب على شركات التأمين تطوير بوالص التأمين وتوسيع التغطية والبيع من غير مضاربة والعمل أكثر مع وزارة الإقتصاد والتجارة وجمعية شركات الضمان لرفع مستوى الوعي التأميني بين المواطنين بهدف تحسين القطاع».

دور الوسيط

وأشار يارد إلى أن «بعض الإشكالات التي يعاني منها المواطن المؤمن مع شركات التأمين تسلط الضوء على دور وسيط التأمين الذي يساعد المؤمن في معالجة

عالم الإنتاج اللبناني

دليل الصادرات

والمؤسسات الصناعية اللبنانية

الطبعة العاشرة

2018 - 2017



For More Information
Please Visit

WWW.LEBANON-INDUSTRY.COM

nolte[®]

KÜCHEN

Beirut, Sin El Fil
+961 1 490 185
www.kitchmark.com

© kitchmarklb 📍 kitchmark

LIVING IN THE KITCHEN
KITCHMARK

